مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) - العدد الثاني – إبريل 2025

الملاءمة القيمية كأساس لتطوير معايير المحاسبة المصرية لزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية على المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية

Value Relevance as a Basis for Developing Egyptian Accounting Standards to Increase the Efficiency of the Stock Market - An Applied Study on Establishments Registered in the Stock Market

د. خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة سوهاج

تاريخ الإرسال	2025/1/27
تاريخ القبول	2025/2/3
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم معايير المحاسبة المصرية المالية في ضوء عوامل تحقيق الملائمة القيمية وهي التوافق الدولي للمعايير، وجودة المعايير، وشفافية الإفصاح المحاسبي لزيادة كفاءة السوق الأوراق، بالتطبيق على عينة مكونة من 41 منشأة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصري موزعة على مختلف القطاعات، باستخدام معاملات الانحدار والبرنامج الإحصائي SPSS V.26 لاختبار الفروض.

وتوصلت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة المصرية يشوبها أوجه قصور بشأن عناصر تحقيق الملائمة القيمية وهي التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وجودة المعايير، وشفافية الإفصاح المحاسبي، وإنها تحتاج إلى تطوير في هذه المجالات. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية إحصائياً لعناصر تحقيق الملائمة القيمية (التوافق الدولي للمعايير، وجودة المعايير، وشفافية الإفصاح المحاسبي) على مؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية ممثلةً في أسعار الأسهم، وحجم التداول، وتقدير عوائد الأسهم.

Abstract:

The current study aimed to evaluate the Egyptian financial accounting standards in light of the factors of achieving value suitability, which are international compatibility of standards, quality of standards, and transparency of accounting disclosure to increase the efficiency of the stock market, by applying it to a sample of 41 establishments registered in the Egyptian Stock Market distributed across various sectors, using regression coefficients and the statistical program SPSS V.26 to test the hypotheses.

The study concluded that the Egyptian accounting standards are marred by shortcomings regarding the elements of achieving value suitability, which are compatibility with international financial reporting standards, quality of standards, and transparency of accounting disclosure, and that they need to be developed in these areas. The study also concluded that there is a positive impact with statistical significance for the elements of achieving value suitability (international compatibility of standards, quality of standards, and transparency of accounting disclosure) on the indicators of the efficiency of the stock market represented in stock prices, trading volume, and estimation of stock returns.

1-مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتبر الملاءمة القيمية مؤشراً لتحديد نفعية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، حيث تشير إلى القدرة التأثيرية للمعلومات المحاسبية في صنع قرارات المستثمرين بوصفهم المستخدمين الأساسيين للمعلومات المحاسبية، سواء في تحديد اتجاه القرار أو تعديله، وهي المحصلة النهائية لخصائص مخرجات المعايير المحاسبية المطبقة (Green et al.,2024).

تتأثر الملاءمة القيمية بمجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالمعلومات المحاسبية من حيث طبيعتها وجودتها، والاحتياجات المعلوماتية للمستثمرين، وتكنولوجيا المعلومات المطبقة بالمنشآت، والممارسات الإدارية في إعداد القوائم المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية (سمعان، 2019: زعطوط وعبد الله، 2024).

تسهم الملاءمة القيمية على مستوى الاقتصاد ككل في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية، من حيث التوازن بين العائد والمخاطرة في الاستثمار، وتخفيض درجة عدم التأكد المتعلقة بقرار الاستثمار، مما يترتب عليه زيادة حجم سوق الأوراق المالية وأعداد المتعاملين به، وتحسين جودة القرار الاستثماري، ومن ثم تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية (He et al.,2020).

يتطلب تحقيق الملاءمة القيمية التوافق الدولي مع المعايير الدولية للتقارير المالية لتوفير معلومات محاسبية نافعة للمستثمرين، وجودة المعايير المحاسبية المطبقة لتوفير معلومات تتوافر فيها الخصائص المتعارف عليها لجودة المعلومات، وشفافية الإفصاح للحد من الظواهر المحاسبية مثل إدارة الأرباح، وعدم تماثل المعلومات، وانخفاض مستوى جودة الأرباح (Alkali et al.,2022).

إن توافر الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية يعمل على تحسين جودة قرارات المستثمرين، وتعزيز الثقة في نتائج أداء المنشآت، وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، مما يتطلب تقييم المعايير المحاسبية المطبقة في ضوء قدرتها على توفير معلومات تتوافر فيها الملاءمة القيمية (Green et al.,2024: Nicola et al.,2024: Semlambo et al., 2024). وتعتبر الملاءمة القيمية أساساً هاماً لتقييم المعايير المحاسبية المطبقة، نظراً لكونها محصلة نهائية لمخرجات تلك المعايير، وتسهم في تحقيق الهدف المرجو منها في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، وجذب الاستثمارات الأجنبية (Nguyen et al., 2023).

إن الملاءمة القيمية كأحد مداخل البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال تحظى بأهمية بالغة في الوقت الحالي، ليس فقط في عملية الكشف عن وجود أو عدم وجود ملاءمة لقيمة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، بل أيضاً في التعرف على مدى التوافق الدولي للمعايير المحلية، وجودة المعايير المحاسبية التي تنتج المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الأوراق المالية، وشفافية الإفصاح لعملية التقرير المالي ككل، حيث تتوقف نفعية المعلومات في اتخاذ القرارات على درجة الثقة في المعلومات، وقابليتها للمقارنة والفهم (يقطين وآخرون، 2024).

ولقد صدرت معايير المحاسبة المصرية بموجب قرار الاستثمار رقم (110) لسنة 2015م وتعديلاتها المتتالية وآخرها قرار رئيس الوزراء رقم (3527) لسنة 2024م بإصدار المعيار المصري رقم (51) بعنوان القوائم المالية في ظل اقتصاديات التضخم المفرط، بهدف تحقيق التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وتعظيم فرص الاستثمار الأجنبي في مصر، وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية المصري (وزارة الاستثمار، 2015: قرار رئيس الوزراء رقم 3527، 2024).

وتواجه معايير المحاسبة المصرية العديد من الانتقادات بشان إطار إعداد وعرض القوائم المالية من حيث تبويب خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وأساليب القياس المتضمنة بها (رزق وعقيلي، 2024)، وعدم وجود مؤشرات كمية أو إرشادات واضحة لتطبيق الأهمية النسبية (الجرف، 2017)، وتعدد البدائل المحاسبية التي ينتج عنها العديد من الظواهر مثل عدم تماثل لكالمعلومات، وإدارة الأرباح، وانخفاض جودة الأرباح (حسن، 2023)، وانخفاض مستوى شفافية الإفصاح المحاسبي بسوق الأوراق المالية (الأرضي، 2021)، ووجود تعارض مع القوانين والتشريعات السارية (حسين، 2021)، وعدم اكتمال منظومة معايير المحاسبة المصرية لتتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية (أحمد، 2020)، مما يثير الشكوك حول قدرة معايير المحاسبة المصرية على توفير معلومات ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين، تعمل على تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية كأحد الأهداف الأساسية لإصدارها.

مما يتطلب تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء الملاءمة القيمية من حيث درجة التوافق الدولي للمعايير المصرية، وجودة المعايير، وشفافية الإفصاح المحاسبي، ثم تحديد أوجه التطوير المطلوبة، وانعكاس الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية المصري. وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس، ما هي أوجه تطوير معايير المحاسبة

المصرية في ضوء الملاءمة القيمية، وانعكاساتها على كفاءة سوق الأوراق المالية ؟، ويتضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات، تتمثل في الآتي:

- ماهية الملاءمة القيمية من حيث مفهومها، وأهميتها، والعوامل المؤثرة، فيها، ومؤشرات قياسها، وعوامل تحقيقها ؟
- ما أوجه قصور معايير المحاسبة المصرية في ضوء الملاءمة القيمية؟
- ما أوجه التطوير بمعايير المحاسبة المصرية لتحقيق الملاءمة القيمية؟
- ما أثر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية؟
- ما النتائج التطبيقية لأثر الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية؟

2- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة متغيرات الدراسة (الملاءمة القيمية، ومعايير المحاسبة المصرية، وكفاءة سوق الأوراق المالية)، وربطتها بمتغيرات أخرى خارج نطاق الدراسة الحالية، ولذا سوف تقتصر الدراسة الحالية على عرض الدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة الحالية، مع ترتيبها تاريخياً للوقوف على مدى مساهمتها في مجال الدراسة، على النحو التالي:

1/2 دراسة (خليل وإبراهيم، 2013): ركزت الدراسة على تحديد مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة وفقًا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٣ – (الذي تم تطبيقه إبتداءاً من ١ يناير ٢٠١٣) – في ضوء قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادرة عن مركز المديرين المصريين التابع لوزارة الاستثمار في فبراير ٢٠١١. باختبار مجموعة من الفروض التي تتمثل في اختبار ملاءمة معلومات المستوى الأول والثاني من مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة ، وملاءمة معلومات المستوى الثالث، ومدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة، ومدى وجود اختلاف جوهري في تأثير قواعد حوكمة الشركات بشكل مستقل على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرم ى لقياس القيمة العادلة. وتم توزيع ١١٣ استمارة استقصاء على عينة من المديرين الماليين والمحاسبين، ومراقبي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس، ومستخدمي التقارير المالية المنشورة. وتوصلت الدراسة إلى أن معلومات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة أقل ملاءمة من معلومات المستوى الأول والثاني، ووجود تأثير معنوي لقواعد حوكمة الشركات على درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة – وبخاصة المستوى الثالث –

كما أن كفاءة مراقب الحسابات أكثر قواعد حوكمة الشركات تأثيراً في تحسين درجة ملاءمة معلومات التسلسل الهرم لقياس القيمة العادلة.

2/2 دراسة (مصطفي والنجار، 2018): استهدفت الدراسة توضيح أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى الأسواق الناشئة، وحتى يتم تحقيق ذلك الهدف قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة فى مجال البحث. وفى ضوء ذلك تم تناول مفهوم التوفيق وأهميته ودوره فى تحسين جودة التقرير المالي بالأسواق الناشئة، والذي بدوره يؤدى إلى تحسين جودة القوائم المالية. وتوصلت الدراسة الى أن التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية له بالغ الأثر على توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي تلك القوائم من المستثمرين الحاليين والمرتقبين في ترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة، وينعكس ذلك على تحسن مؤشرات الأداء المالي وتنشيط الأوراق المالية المتداولة بالبورصة بالأسواق الناشئة، وقد أوصت الدراسة بضرورة المتابعة المستمرة للإصدارات الحديثة للمعايير الدولية وتعديل المعايير المحلية لتتوافق مع معايير التقرير المالي الدولية، بهدف توحيد لغة التقرير المالي على المستوى الدولي.

3/2 دراسة (Ramadan M.،2018): هدفت الدراسة إلى تحديد مدى أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، والزيادة التدريجية في القوة التفسيرية للأرقام المحاسبية الناتجة عن الاعتراف بالأصول غير الملموسة ونفقات البحث والتطوير. وتأثير هيكل ملكية المنشأة لكونه مركزًا أو غير مركز على أهمية المعلومات المحاسبية بما في ذلك الأصول غير الملموسة. تم استخدام عينة من 375 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2013م إلى 2016م لاختبار نموذج الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط عكسي بين نسبة تركيز الملكية وأهمية القيمة للمعلومات المحاسبية؛ أي كلما كان هيكل ملكية الشركة أقل تركيزًا، زادت أهمية القيمة للمعلومات المحاسبية ممثلة في الأهمية الإيجابية للأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية. في المقابل، أظهرت هياكل الملكية عالية التركيز مستويات أقل من أهمية القيمة مع تزايد أهمية أرقام الأرباح. لم تظهر الأصول غير الملموسة أي أهمية أو أهمية قيمة في أي من هيكلي الملكية.

4/2 دراسة (سمعان، 2019): استهدفت الدراسة قياس وتقييم الملاءمة القيمية في السوق المصرية، واختبار أثر المقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على الملاءمة القيمية للمعلومات

المحاسبية، وتم الاعتماد على معادلتي الانحدار لكل من أسعار الأسهم وعوائد الأسهم، بالتطبيق على 60 منشأة ممثلة لعينة الدراسة من المنشآت المصرية المسجلة بسوق الأوراق المالية موزعة على مختلف القطاعات. وتوصلت الدراسة إلى معنوية تأثير المقدرة الإدارية على الملاءمة القيمية لربحية السهم كأحد المعلومات المشار إليها في نموذج الدراسة، وعدم دلالة تأثيرها على الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم كأحد المعلومات الأخرى، ومن ثم معنوية تأثير القيمة الدفترية للسهم على أسعار الأسهم وعوائدها. وأوصت الدراسة بأن معايير المحاسبة المصرية في حاجة للتطوير لكي توفر معلومات ذات ملاءمة قيمة للمستثمرين.

5/2 دراسة (حسين،2020): هدفت الدراسة إلى التحقق من متطلبات تحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المؤثرة في تحديد القيمة السوقية للمنشأة، وهي الأرباح الحالية والمستقبلية ، والقيمة الدفترية، وتوزيعات الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من 375 منشأة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة 2013– 2016 لاختبار نموذج الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الملاءمة القيمية تتطلب توافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام وخاصة التمثيل الصادق، والحاجة إلى تطوير أساليب القياس المستخدمة في المعايير المحاسبية المصرية للتعبير عن الواقع الاقتصادي، وكذلك تطوير الإطار المفاهيمي لأنه يخلق تحدياً كبيراً للمعايير المحاسبية لتحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

6/2 (دراسة سمعان والشيخ، 2022): ركزت الدراسة على قياس الملاءمة القيمية في فترتي الأزمات وفترتي الاستقرار خلال الفترة 2000–2019م، باختبار ممارسات إدارة الربح كأحد المحددات في هذا الشأن، واختبار متغيري عدم التماثل المعلوماتي وسلوك المحللين الماليين كمتغيرين وسيطين في النماذج بمشروطية حوكمة الشركات وتغطية المحللين وسمعة المنشأة، وبالاعتماد على 1000 مشاهدة ممثلة لمجتمع المنشآت المصرية وموزعة على مختلف القطاعات. وتوصلت الدراسة إلى زيادة ملاءمة القيمة الدفترية للتدفقات النقدية في فترتي الأزمات، في حين انخفضت ملاءمة ربحية السهم لتلك الفترة مقارنة بفترتي الاستقرار، بالإضافة إلى معنوية تأثير ممارسات إدارة الربح على الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية وربحية السهم، من خلال سلوك المحللين الماليين، بمشروطية حوكمة الشركات في فترتي الاستقرار مقارنة بفترتي الأزمات، وعدم تحقق الدلالة لذلك المسار من خلال وساطة عدم تماثل المعلومات. وان ذلك يرجع إلى قصور معايير المحاسبة المصرية في توفير

معلومات ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين في فترتي الأزمات، مما يتطلب تطويرها في هذا المجال.

7/2 دراسة (الجز، 2023): عمدت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة لمعلومات التقارير المالية الناتجة عن معايير المحاسبة، وذلك بالتطبيق على المنشآت المسجلة بالبورصة المصرية، والبالغ عددها 48 منشأة موزعة على قطاعات مختلفة خلال فترة الدراسة من 2018-2022م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً لتطبيق معايير المحاسبة المصرية على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، ووجود علاقة معنوية إحصائياً بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين القيمة الملائمة لمعلومات التقارير المالية، ووجود علاقة معنوية إحصائياً بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية للمستثمرين بسوق الأوراق المالية.

8/2 دراسة (يقطين وآخرون، 2024): استهدفت الدراسة تحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام (47) الأدوات المالية، والمعيار (48) الإيراد من العقود مع العملاء، والمعيار(49) عقود التأجير على ملاءمة معلومات التقارير المالية في مصر، وذلك بعد قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (69) لسنة 2019م الخاص باستحداث هذه المعايير والذي تم العمل بها اعتباراً من يناير 2021م ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيقها على المنشآت المسجلة بالبورصة المصرية والمكونة من 51 منشأة وذلك خلال الفترة من 2019-2022م، والاعتماد على معامل التحديد R_2 لاختبار القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية الواردة بالمعايير المحاسبية المصرية المستحدثة خلال فترة الدراسة. وجاءت نتائج الدراسة بأن الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية قد زادت نتيجة تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام (47،48،49) خلال الفترة من2021-2022م، وهي فترة تطبيق المعايير المستحدثة بالمقارنة بالفترة السابقة 2019-2020م. وأشارت الدراسة إلى ضرورة تقييم معايير المحاسبة المصرية ككل في ضوء الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية للوصول إلى نتائج أكثر شمولاً ومصداقية .

بتحليل الدراسات السابقة يتبين الآتي:

- تتفق الدراسات السابقة على أهمية الملاءمة القيمية لما لها من دور في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، وتحسين البيئة المعلوماتية للمستثمرين، وزيادة الثقة في نتائج لأداء المنشآت ومراكزها المالية، والتأثير على أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية.
- تتفق الدراسات السابقة على أن إصدار معايير محاسبية جديدة لاستكمال منظومة معايير المحاسبة المصرية للتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، أدت إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات المتدفقة إلى سوق الأوراق المالية، إلا أنها تحتاج إلى تقييم في ضوء ملاءمتها القيمية للتأثير في صنع القرار الاستثماري.
- تتفق الدراسات السابقة في توصياتها على ضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية من خلال إجراء تقييم شامل ودوري لها، للوقوف على جدوى تطبيقها وقدرتها على تقديم معلومات ذات ملاءمة قيمية يكون لها قدره تأثيرية اكبر لخدمة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية، إلا أنها لم تتعرض لجوانب التطوير المطلوبة وكيفية تحقيقها وآثارها المتوقعة على سوق الأوراق المالية، وهو ما تهدف الدراسة الحالية للتحقق منه.
- لا توجد دراسة سابقة تناولت تقييم معايير المحاسبة المصرية بشكل عام في ضوء قدرتها على تحقيق الملاءمة القيمية لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية للتحقق منه نظرياً وتطبيقياً، من خلال تقييم المعايير المحاسبية المصرية في ضوء عوامل تحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية وهي التوافق الدولي، وجودة المعايير، وشفافية الإفصاح، واقتراح أوجه التطوير اللازمة في هذا الشأن.

3-أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد أوجه القصور بمعايير المحاسبة المصرية في ضوء عوامل تحقيق الملاءمة القيمية، واقتراح أوجه التطوير المطلوبة بها، وتحديد أثر الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم الملاءمة القيمية، وأهميتها، والعوامل المؤثرة فيها، ومؤشرات قياسها، وعوامل تحقيقها.
- تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء الملاءمة القيمية.
- تحديد أوجه التطوير المقترحة لمعايير المحاسبة المصرية لزيادة قدرتها على تحقيق الملاءمة القيمية.
- تحديد تأثير الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية.

- الوصول إلى نتائج تطبيقية بشأن تأثير الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية.

4-أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة في الآتي:

1/4 الأهمية النظرية: تنبع أهمية الدراسة نظرياً من الآتي:

- لم تلق الملاءمة القيمية التأصيل الكاف في الدراسات السابقة من حيث العوامل المؤثرة فيها، ومؤشرات قياسها، وعوامل تحقيقها، مما يجعل هذه الدراسة إضافة في هذا المجال.
- الحاجة إلى تقييم المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق الهدف المنشود منها في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال مدى التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وتحسين جودة المعايير، وتحقيق شفافية الإفصاح، وتحديد أوجه القصور التي تعتريها، وكذلك أوجه التطوير اللازمة لتحقيق ذلك.
- الحاجة إلى تقييم مدى توافق المعايير المحاسبية المصرية مع القوانين والتشريعات المحلية مثل قانون الاستثمار، والتأجير التمويلي، وضرائب الدخل، وقانون الشركات، وقانون سوق رأس المال، لتحقيق التوافق في التنظيم المحاسبي والتشريعي بمصر، وتفعيل دور المعايير المحاسبية في توفير معلومات ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين.
- الحاجة إلي زيادة نفعية المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصري لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتحسين جودة قراراتهم، ومن ثم زيادة كفاءة السوق كأحد عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية.

2/4 الأهمية التطبيقية: تنبع أهمية الدراسة تطبيقياً من توفير نتائج للفئات الآتية:

- واضعي المعايير: بتحديد أوجه قصور المعايير المحاسبة المصرية في ضوء مدى توافقها مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وجودة المعايير، وشفافية الإفصاح، مما يمكن واضعي المعايير من إجراء تعديلات في معايير المحاسبة المصرية لتحقيق الملاءمة القيمية، وإصدار معايير محاسبية وتفسيرات جديدة لها بالمجالات التي تتطلبها البيئة المصرية.
- المستثمرين بسوق الأوراق المالية: بتوفير معلومات ذات ملاءمة قيمية لزيادة قدرتها على التأثير في القرارات الاستثمارية، من خلال تمكين المستثمرين المحليين والأجانب من تقييم مخاطر الاستثمار، وتقدير عوائد الأسهم، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية. ومن ثم تحسين جودة القرار الاستثماري، والذي ينعكس بدوره بزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية.

- **الجهات المنوط بها وضع القوانين: بتحديد أوجه التعارضات بين القوانين المطبقة في البيئة المصرية – قانون الشركات، وقانون سوق المال، وقانون التأجير التمويلي، وقانون ضرائب الدخل– ومعايير المحاسبة المصرية، للعمل على الحد من هذه التعارضات، من خلال تعديل تلك القوانين أو استحداث غيرها بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة المصرية.**
- **مراجعي الحسابات: بتحديد الأمور التي يجب أخذها في الحسبان عند مراجعة القوائم المالية الناتجة عن معايير المحاسبة المصرية، من حيث مدى توافقها مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وجودة معايير المحاسبة المصرية المطبقة، ومستوى شفافية الإفصاح في سوق الأوراق المالية المصري، للوصول إلى مراجعة ذات جودة عالية تعمل على تحقيق معلومات محاسبية ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين.**

5–منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي على النحو التالي:

- **المنهج الاستقرائي: باستقراء الدراسات السابقة العربية والأجنبية بشأن متغيرات الدراسة وهي الملاءمة القيمية، والمعايير المحاسبية المصرية، وكفاءة سوق الأوراق المالية بهدف التأصيل النظري لتلك المتغيرات.**
- **المنهج الاستنباطي: باستنباط العلاقة بين متغيرات الدراسة وهي الملاءمة القيمية، والمعايير المحاسبية المصرية، وكفاءة سوق الأوراق المالية للوصول إلى أوجه قصور معايير المحاسبة المصرية في ضوء الملاءمة القيمية، وأوجه التطوير المطلوبة لتحقيقها، وانعكاس تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية.**

6–فروض الدراسة:

في ضوء الهدف الرئيس من الدراسة تم صياغة الفروض الإختبارية على النحو التالي:

- **الفرض الأول: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية".**
- **الفرض الثاني: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة معايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية".**
- **الفرض الثالث: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لشفافية الإفصاح المحاسبي كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية".**

7-حدود الدراسة:

توجد حدود زمنية ومنهجية الدراسة على نحو التالي:

1/7 الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة التطبيقية على المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري خلال فترتين الأولى 2011- 2015م، والثانية 2016- 2020م، حيث تم صدور قرار وزير الاستثمار رقم (110) لسنة 2015م بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية لتتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وتعديلاتها في الفترة 2016-2020م، وكذلك تعديل قواعد القيد واستمرار القيد والشطب بالبورصة المصرية لعام 2016م بإلزام المنشآت المسجلة بها بتطبيق حوكمة الشركات لتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي.

2/7 الحدود المنهجية: تستخدم الدراسة خصائص جودة المعلومات المحاسبية كمؤشرات لقياس جودة المعايير وهي المصداقية، والقابلية للمقارنة، والتوقيت، وكذلك قرار وزير الاستثمار رقم (110) لسنة 2015م كمؤشر لتحقيق التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

8-الإطار النظري للدراسة:

يتضمن إطار الدراسة النظري كل من إطار الملاءمة القيمية، وتقييم المعايير المحاسبية المصرية في ضوء الملاءمة القيمية، وأوجه تطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق الملاءمة القيمية، وأثر الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية، كما يلي:

1/8 إطار الملاءمة القيمية:

إن الإلمام بإطار الملاءمة القيمية يتطلب التعرف على مفهوم الملاءمة القيمية، وأهميتها، والعوامل المؤثرة فيها، ومؤشرات قياسها، وعوامل تحقيقها، وذلك على النحو التالي:

1/1/8 مفهوم الملاءمة القيمية: تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الملاءمة القيمية، ونظراً لحاثة هذا المفهوم، اتخذت تلك التعريفات اتجاهات مختلفة في محاولة لتحديد ماهيتها، ويمكن تبويب تلك التعريفات طبقاً للاتجاهات التالية:

- **الاتجاه الأول:** ركز على خصائص المعلومات المحاسبية: على أنها خاصية من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية، والتي يجب توافرها بالمعلومات المحاسبية لتكون فعالة في دعم القرارات الاستثمارية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي للمنشآت وزيادة ثقة متخذي القرارات الاستثمارية (ال جديع،2024: Al-okaily et al.,2022: Ball et al.,2024).

- الاتجاه الثاني: ركز على التحليل الأساسي للأسهم: على أنها قدرة المعلومات على تلبية احتياجات المستثمرين في اتخاذ قرارات مستنيرة تؤدي إلى تغييرات في اتجاهات أسعار الأسهم، حيث تعكس مدى تأثيرها على أسعار الأسهم ارتفاعاً وانخفاضاً بسوق الأوراق المالية (بدوي، 2019 :Nicolo et al.,2024 ،Qatawneh et al.,2023).
- الاتجاه الثالث: ركز على منظور التنبؤ: على أنها مؤشر يشير إلى مدى ارتباط المعلومات بقرارات المستثمرين. فالمعلومات ذات الملاءمة القيمية هي التي لديها القدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية للمنشآت، والتنبؤ بعوائد الأسهم (زعطوط وعبد الله،2024 : Khader & SHanak,2024: Mohammed & Al-Moaini,2024).
- الاتجاه الرابع: ركز على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية: على أنها مدخل يمكن بواسطته تحليل وتفسير المعلومات المحاسبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية، وتحسين جودة الربح المحاسبي، والحد من مستوى عدم تماثل المعلومات، وتعديل توقعات المستثمرين بشأن التدفقات النقدية وانعكاسها على أسعار الأسهم :(Rashid & Jaf,2023 Ball,2024: Jabbouri et al.,2024).

في ضوء ما سبق يمكن تعريف الملاءمة القيمية بأنها المحصلة النهائية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية، ومؤشراً أساسياً على قدرة المعلومات المحاسبية على تلبية احتياجات المستثمرين، والمساهمة في بث الثقة في نتائج الأداء المالي للمنشآت، من خلال عنصرين أولهما ارتباط المعلومات المحاسبية باحتياجات المستثمرين، وثانيهما نوعية وجودة خصائص المعلومات المحاسبية المتوافرة.

2/1/8 أهمية الملاءمة القيمية: تحظي الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية بأهمية كبيرة، لأنها تحقق أثاراً ايجابية عديدة، تتمثل في الآتي:

- تحسين جودة القرارات الاستثمارية: تسهم الملاءمة القيمية في تعزيز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة مبنية على معلومات محاسبية ذات جودة عالية، من خلال التأثير في القرارات الاستثمارية من حيث نوع القرار واتجاهه، مع انخفاض تكلفة القرارات الاستثمارية لعدم اللجوء إلي المحللين الماليين وصناع السوق لتحليل وتفسير المعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية (Nicola et al.,2024).
- تعزيز الثقة في نتائج أداء المنشآت: تعمل المعلومات ذات الملاءمة القيمية على تعزيز الشفافية من خلال توافر الدقة والاكتمال للمعلومات المحاسبية، وجعلها تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي للمنشآت، مما يزيد الثقة بين المنشآت والمستثمرين، وهذا ينعكس بدوره

بتخفيض تكلفة التمويل، وارتفاع قيمة أسهم المنشأة بسوق الأوراق المالية، ومن ثم ارتفاع القيمة السوقية للمنشأة (Green et al.,2024).

- زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية: تعمد الملاءمة القيمية إلى تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية، من خلال توفير معلومات دقيقة ومتكاملة تعكس القيمة الحقيقية للمركز المالي للمنشآت ونتائج نشاطها، واستخدام تلك المعلومات كمدخلات لصنع القرارات الاستثمارية بسوق الأوراق المالية، وبالتالي تنعكس المعلومات المحاسبية المتوافرة بسوق الأوراق المالية في قيمة الأوراق المالية بالسوق، ومن ثم زيادة كفاءته (Semlambo et al.,2024).

3/1/8 العوامل المؤثرة في الملاءمة القيمة: تتأثر الملاءمة القيمية بمجموعة متنوعة من العوامل، تتمثل في المعلومات المحاسبية من حيث طبيعتها وخصائصها، واحتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية، وأساس صياغة معايير المحاسبة المطبقة، والتكنولوجيا المعلوماتية المطبقة بالمنشآت، والممارسات الإدارية، وهذه العوامل تؤثر على مستوى الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم درجة نفعيتها للمستثمرين، على النحو التالي:

- طبيعة وخصائص المعلومات المحاسبية: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية تفصيلية، لأن المعلومات الأكثر تفصيلاً تُعتبر أكثر ملاءمة قيمية، لأنها توفر رؤى عميقة للمستثمرين وفهم أفضل للأحداث والعمليات التي تمت بالمنشآت خلال الفترة ، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية واضحة وقابلة للفهم، حيث أن التعقيد يمكن أن يؤدي إلى تفسيرات خاطئة ويخلق عبء على المستثمرين، مما يزيد من الحاجة إلى اللجوء للمحللين الماليين للحصول على تحليل وتفسير للمعلومات المحاسبية (Qatawneh et al.,2023). وتتطلب الملاءمة القيمية توافر مجموعة من الخصائص في المعلومات المحاسبية مثل القابلية للفهم والمقارنة ودقة المعلومات، وكذلك التوقيت لأن المعلومات التي تُقدم في الوقت المناسب تكون أكثر ملاءمة قيمية لصنع القرارات الاستثمارية (زعطوط وعبد الله،2024).
- احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية: تختلف احتياجات فئات المستثمرين (مساهمين حاليين، أو مساهمين مرتقبين، أو دائنين) من المعلومات المحاسبية، ليس لهذا الحد فقط بل تختلف احتياجات المستخدمين داخل نفس الفئة، مما يؤثر على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المقدمة لهم. فضلاً عن تأثر احتياجات المستثمرين بالتغيرات الاقتصادية، حيث أن الأوضاع الاقتصادية العامة (مثل الركود أو النمو) تؤثر على كيفية تقييم الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين. وكذلك التغيرات في السياسات

المالية ممثلةً في التغييرات في التشريعات والضرائب، والتي تؤثر في مجملها على نفعية المعلومات المحاسبية في صنع القرارات الاستثمارية (Mohammed & Al-Moaini,2024).

- أساس صياغة المعايير المحاسبية: إن معايير المحاسبة (المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS أو معايير المحاسبة الأمريكية GAAP) تؤثر على كيفية إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية، وذلك لاختلاف أسس صياغة المعايير (أساس القواعد وأساس المبادئ) لتأثيرها علي متضمنات القوائم المالية من المعلومات، ومن ثم اختلاف خصائص جودتها، مما يتطلب تقييم دوري للمعايير المحاسبية المطبقة من حيث قدرتها على توفير معلومات محاسبية ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين (Nicola et al.,2024).
- التكنولوجيا المعلوماتية المطبقة بالمنشآت: تعمل تكنولوجيا المعلومات مثل تقنيات التحول الرقمي (البيانات الضخمة، وسلاسل الكتل، والحوسبة السحابية) على جمع وتحليل وعرض المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة، وزيادة القدرة على الوصول إليها، واستخلاص المؤشرات اللازمة لصنع القرارات الاستثمارية، مما يحسن من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية للمستثمرين (Sahlian et al.,2024).
- الممارسات الإدارية: تمثل الممارسات الإدارية غير السليمة تهديداً كبيراً للملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، فممارسات إدارة الأرباح تؤثر على كيفية عرض المعلومات وسلامتها. وكذلك عمد الإدارة إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بينها وبين الأطراف الخارجية لاسيما المستثمرين يؤثر سلباً على الملاءمة القيمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية (سمعان،2019)

4/1/8 مؤشرات قياس الملاءمة القيمية: يعتمد قياس الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية على مؤشرات تساعد في تحديد مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تلبية احتياجات المستثمرين والتأثير في قراراتهم. ويمكن تبويب تلك المؤشرات في مجموعتين هما:

- المجموعة الأولى: تتمثل في مؤشرات وصفية تعتمد على وصف الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، من خلال تحديد تأثيرها في أسعار الأسهم، وحجم التداول، وتقدير عوائد الأسهم، والحد من التلاعب بالمعلومات، وتكلفة المعاملات بالسوق، وتخفيض مخاطر الاستثمار، بواسطة كل من، المحللين الماليين لأن تقييماتهم ومراجعاتهم للمعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الأوراق المالية ونفعيتها لتنبؤاتهم تعكس مدى توافر الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (Nicolo et al.,2024)، والمستثمرين بوصفهم المستخدمين الأساسين

للمعلومات المحاسبية، لقياس مدى التغير في المعلومات المحاسبية اللازمة لصنع القرارات على مدار الزمن، مما يشير إلى استجابة المعلومات للتغيرات في البيئة الاقتصادية أو التشغيلية، ومن ثم تحديد مدى توافر الملاءمة القيمية بها (Khader & shanak,2024).

- المجموعة الثانية: تتمثل في مؤشرات كمية تعتمد على أساليب إحصائية لبعض المعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية، والتي تتمثل في الآتي:

- مؤشرات مستمدة من التقارير المالية: تشمل القدرة الربحية للمنشأة، لأن الربح يعتبر أهم بنود القوائم المالية للمستثمرين، ومن ثم يمكن استخدام تحليلات الربح كمؤشرات لقياس الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، مثل نسبة الربحية، والعائد على الاستثمار، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة سعر السهم إلى الربحية، ومعدل نمو الإيرادات أو الأرباح (Nguyen et al., 2023)، والتقديرات المالية، من خلال المقارنة بين التقديرات السابقة والنتائج الفعلية لأنها تعكس مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية في إعداد التقديرات المحاسبية (Mohammed & Al-Moaini,2024), والتدفقات النقدية، لأن التدفقات النقدية التشغيلية تشير إلى قوة التدفقات النقدية بشكل عام للمنشأة، لأنها تنتج عن عمليات وأحداث النشاط الجاري، وكذلك تشير الى مدى صحة المعلومات وملاءمتها القيمية لتوقعات المستثمرين (ال جديع، 2024)، وشفافية الإفصاح، لأنها تتطلب الإفصاح عن معلومات مالية وغير مالية، سواء إن كانت كمية أو وصفية، لجعل المعلومات المالية تعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة، ومن ثم فإن الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية يعكس الشفافية العالية وتزيد من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (Nicola et al.,2024).
- مؤشرات مستمدة من السوق: تشمل حجم التداول، والقيمة السوقية للأسهم، وتقدير عوائد الأسهم، لأنها تعكس مدى اعتماد المستثمرين على المعلومات المتضمنة بالقوائم المالية والتي تم نشرها بالسوق، حيث أن زيادة التداول وجودة تقدير عوائد الأسهم يشيران إلى زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (Green et al.,2024).

5/1/8 عوامل تحقيق الملاءمة القيمية: توجد مجموعة من العوامل يجب توافرها لتحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات وزيادة قدرتها في التأثير على قرارات المستثمرين، تتمثل في الأتي:

- **التوافق الدولي لمعايير المحاسبية: إن المعايير المحاسبية المحلية المتوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في معظم دول العالم، تنتج معلومات ذات ملاءمة قيمية اكبر للتأثير في قرارات المستثمرين الأجانب (Rashid & Jaf,2023)، فإذا كانت المعلومات غير قادرة على التأثير في قرارات المستثمرين فإنها تفقد قيمتها، ولذا يجب أن تركز المعلومات على احتياجات المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن توقعات الربحية أو القدرة على سداد الديون، وبذلك تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالسياق الذي يتم فيه استخدامها (Al-Okaily, 2024))، ويتطلب التوافق الدولي للمعايير المحلية الآتي:**
  - **تكامل منظومة معايير المحاسبة المحلية لإنتاج معلومات مرتبطة بالتحليلات الاقتصادية الحالية، وتعكس التغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنشآت، وتكون واضحة بشأن المخاطر المحتملة التي تواجه المنشآت، والتي قد تختلف من بلد لأخر، لكي يتم تحديد تأثير تلك المخاطر على أداء المنشآت لمساعدة المستثمرين في تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار أو التمويل (Rashid & Jaf,2023).**
  - **توافق السياسات والبدائل المحاسبية وأساليب القياس المتضمنة بالمعايير المحلية مع نظيرتها في المعايير الدولية للتقارير المالية لنفس الموضوعات والأحداث المشابهة (Ball et al.,2024).**
  - **عدم تعارض المعايير المحاسبية المطبقة مع القوانين والتشريعات السائدة في الدولة، لكي تلقى القبول العام وتخدم كافة المستخدمين بما فيهم المستثمرين (Semlambo et al.,2024).**
  - **وجود تفسيرات كافية لتوضيح أوجه الغموض في المعايير المطبقة، وتكون تلك التفسيرات متوافقة مع تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية لتحقيق التقارب في التطبيق بين المعايير المحلية والدولية (Al-Okaily, 2023).**
  - **إتباع الخطوات والإجراءات المنطقية في إصدار المعايير المحاسبية الجديدة، من حيث الاقتراح، والعرض على المهتمين، وإجراء التعديلات، والإصدار، لان ذلك يؤثر على القبول العام للمعايير كمؤشر للتوافق الدولي لها، وان يتوافر التمويل والبرامج اللازمة لتدريب المعدين والمراجعين (Nam, 2024).**
- **جودة المعايير المحاسبية: تحقق جودة معايير المحاسبة جودة القوائم المالية المنشورة، كما تكفل حماية المستثمرين المحليين والأجانب، حيث يترتب عليها زيادة ثقة المستثمرين في معلومات القوائم المالية، وتتضمن جودة المعايير المحاسبية عنصرين أساسيين هما:**

- **متضمنات المعايير: تتحقق الملاءمة القيمية للمعلومات التي توفرها معايير المحاسبة بوجود إطار إعداد وعرض للقوائم المالية واضح ومحدد، ويتم تحديثه بصفة مستمرة في ضوء التقييمات الدورية للمعايير المحاسبية المطبقة طبقاً لاحتياجات المستخدمين، بهدف إنتاج معلومات محاسبية تكون ذات ملاءمة قيمية (Shaheen, 2019)، وأن يكون الإفصاح بالمعايير المحاسبية محدداً للحد من الاختلافات في المعلومات المتضمنة بالتقارير المالية، (العجوري وآخرون، 2022). فضلاً عن بساطة لغة صياغة المعايير، وتقييم جدوى تطبيق المعايير باستمرار، بجانب الحد من السياسات والبدائل المحاسبية لتقليل الحاجة إلى الأحكام المهنية للمعدين والمراجعين (Nam, 2024)، وتتوقف جودة متضمنات المعايير المحاسبية على الأساس المتبع في صياغة المعايير المحاسبية سواء أساس المبادئ أو أساس القواعد (Nguyen et al.,2023).**
- **خصائص جودة المعلومات: تتحدد جودة المعايير المحاسبية المطبقة طبقاً لجودة المعلومات الناتجة عنها، والتي تمثل مخرجاتها في شكل قوائم مالية أو تقارير أخرى، وأن خصائص جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في خصائص أساسية تشمل الملاءمة والتمثيل الصادق، وخصائص تعزيزية تشمل القابلية للفهم والقابلية للمقارنة والتوقيت (IASB,2018). وترتبط الملاءمة القيمية بخصائص جودة المعلومات على النحو التالي:**
  - **الملاءمة القيمية والملاءمة: تشير الملاءمة إلى توفير معلومات نافعة للمستخدمين (IASB,2018). بينما تعبر الملاءمة القيمية عن كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، من خلال ارتباطها باحتياجات المستثمرين، وزيادة قدرتها التأثيرية في قراراتهم. فكلما كانت المعلومات أكثر ملاءمة زادت قيمتها للمستخدمين لاسيما المستثمرين (Semlando et al., 2024)، فالملاءمة مفهوم نظري يتعلق بنفعية المعلومات للمستخدمين بشكل عام، أما الملاءمة القيمية فهي مفهوم عملي يرتكز على مدى تأثير المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار وانعكاساتها على أسعار الأسهم وحجم التداول بالسوق وقيمة المنشآت بشكل عام .**
  - **الملاءمة القيمية والتمثيل الصادق: يقصد بالتمثيل الصادق بأن المعلومات يجب أن تعكس الواقع الاقتصادي بشكل دقيق (IASB,2018). فالمعلومات التي تمثل الواقع بشكل صادق تكون أكثر قدرة على التأثير في قرارات المستثمرين، وبالتالي فإن التمثيل الصادق يعزز الملاءمة القيمية، حيث يؤدي إلى تقديم معلومات أكثر دقة وفائدة للمستثمرين (زعطوط وعبد الله،2024).**

- **الملاءمة القيمية والقابلية للفهم: تعني القابلية للفهم أن المعلومات يجب أن تكون واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين (IASB,2018)، والمعلومات التي يسهل فهمها تُعتبر أكثر ملاءمة قيمية لمستخدمها حيث يمكن للمستثمرين تحليلها واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أكثر فعالية (Ball et al.,2024).**
- **الملاءمة القيمية والقابلية للمقارنة: تشير القابلية للمقارنة بأن المعلومات يجب أن تكون قابلة للمقارنة مع المعلومات من فترات زمنية أخرى أو مع معلومات من منشآت أخرى (IASB,2018)، والملاءمة القيمية تزداد عندما تكون المعلومات قابلة للمقارنة، حيث يسهل على المستثمرين تقييم الأداء وتحديد أوجه الاختلافات واستخلاص المؤشرات لاتخاذ قرارات مستنيرة (ال جديع،2024).**
- **الملاءمة القيمية والقابلية للتحقق: يقصد بالقابلية للتحقق أن المعلومات يمكن التحقق منها من قبل مستخدمين آخرين (IASB,2018)، وتساهم القابلية للتحقق في تعزيز الملاءمة القيمية حيث تعطي المستثمرين الثقة في المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، واستخلاص مؤشرات تفيد في تحديد الاتجاهات بالنسبة للأداء المالي للمنشآت ومراكزها المالية (Ball, 2024)).**
- **الملاءمة القيمية والتوقيت: يشير التوقيت إلى إتاحة المعلومات في التوقيت المناسب (IASB,2018)، لأن المعلومات المتأخرة تفقد قيمتها وتأثيرها على اتخاذ قرارات مستنيرة من قبل المستثمرين، ومن ثم تفقد ملاءمتها القيمية في صنع القرارات الاستثمارية (Jabbouri et al.,2024).**

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الملاءمة القيمية هي محصلة نهائية لخصائص جودة المعلومات لضمان أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية تفي باحتياجات المستثمرين، وتساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة.

يمكن قياس مدى توافر خصائص جودة المعلومات المتوافرة بسوق الأوراق المالية بتأثير المعلومات المحاسبية على الظواهر المحاسبية مثل إدارة الأرباح، وانخفاض جودة الأرباح، وعدم تماثل المعلومات، لأن تلك الظواهر تنتج عن انخفاض مستوى خصائص جودة المعلومات المحاسبية (العجوري وآخرون، 2022).

– شفافية الإفصاح المحاسبي: تتطلب الملاءمة القيمية توافر شفافية الإفصاح المحاسبي، والتي تتطلب بدورها العرض الواضح والعادل للمعلومات المحاسبية، واكتمال الإفصاح المالي وغير المالي لتحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (الشرمان،2024). لذا يجب أن

تكون المعلومات واضحة، فالمعلومات المعقدة أو الغامضة تقل نفعيتها، لأنها تزيد من العبء على المستثمرين وتتطلب اللجوء إلى المحللين الماليين، مما يزيد من تكلفة الحصول على المعلومات وبالتالي ارتفاع تكلفة اتخاذ القرارات، كما تتطلب الملاءمة القيمية توافر التكامل للمعلومات المحاسبية بتضمينها المعلومات المالية وغير المالية، لكي تقدم المعلومات صورة متكاملة عن أداء المنشأة وتكون أكثر ملاءمة قيمية للمستثمرين عن غيرها. ويمكن قياس شفافية الإفصاح المحاسبي بالمؤشرات التالية: (Nicola et al., 2024)

- مدخل احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية: بالتحقق من استمرارية الأرباح المحاسبية، والتي تمنح المستثمرين القدرة على التمييز بين الأرباح الحقيقية وغير الحقيقية.
- مدخل حماية المستثمرين: بالتحقق من توافر الإفصاح الكامل في التقارير المالية المنشورة، وذلك من خلال التحقق من توافر الوضوح والحيادية والقابلية للتحقق والثبات في المعالجات المحاسبية.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المطبقة، وجودة المعايير المحاسبية، وشفافية الإفصاح المحاسبي عوامل متكاملة وليست بديلة لتحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، وتصلح كأسس لتقييم معايير المحاسبة المطبقة محلياً من منظور الملاءمة القيمية.

2/8 تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء الملاءمة القيمية:

إن تقييم معايير المحاسبية في ضوء قدرتها على توفير معلومات محاسبية ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين يتطلب تقييم تلك المعايير، في ضوء عوامل تحقيق الملاءمة القيمية وهي التوافق الدولي، وجودة المعايير المحاسبية، وشفافية الإفصاح المحاسبي كما يلي:

1/2/8 معايير المحاسبة المصرية والتوافق الدولي: يقصد بالتوافق الدولي التوفيق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية للتقارير المالية، بهدف توفير معلومات تخدم المستثمرين المحليين والأجانب بعقد المقارنات بين المنشآت المماثلة محلياً ودولياً، للعمل على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلي السوق المحلي، وتخفيض الوقت والتكاليف اللازمين لتوحيد وتجميع المعلومات اللازمة لصنع القرارات الاستثمارية، وتحقيق القبول العام للمعايير المحاسبية المطبقة بين معدي القوائم المالية ومراجعي الحسابات.

لذا، وفي محاولة لتحقيق التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية مع المعايير الدولية للتقارير المالية جاء قرار وزير الاستثمار رقم (110) لسنة 2015م بإصدار معايير المحاسبة

المصرية لبدء تطبيقها من 2016م لتحقيق التوافق الدولي بشكل سريع (وزارة الاستثمار، 2015)، وتم تعديلها بعدة قرارات لتحقيق ذلك،آخرها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3527) لسنة 2024م بإضافة المعيار (51) القوائم المالية في ظل الاقتصاديات ذات التضخم المفرط. وبالدراسة التحليلية المقارنة بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية يمكن حصر بعض جوانب الاختلاف، والتي تعوق تحقيق التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية، والتي تؤثر بدورها في توفير احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية، على النحو التالي:

- وجود معايير دولية للتقارير المالية سارية حالياً التي لا يوجد لها مقابل في معايير المحاسبة المصرية، وهي IFRS1 " تطبيق المعايير لأول مرة، والمعيار " IFRS14 " الحساب النظامي المؤجل"، وIFRS18 "العرض والإفصاح في البيانات المالية" وأن وجود اختلافات بين المعايير المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية تؤدي إلى مشكلة في توفير معلومات ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين الأجانب بصفة خاصة، الذين يعتمدون على مقارنة القوائم المالية المنشورة بين المنشآت لنفس الصناعة في البلدان المختلفة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وجاء في تمهيد معايير المحاسبة المصرية قاعدة عامة وهي أن يتم الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمعاملات والأحداث الاقتصادية التي لا توجد فيها معايير مصرية تنظمها (وزارة الاستثمار، 2015)، وعلى الرغم من المرونة التي توفرها هذه القاعدة، إلا أنها قد تمثل عبء لمعدي القوائم المالية وخاصة عندما يكون المعدين على عدم دراية كافية بالمعايير الدولية للتقارير المالية، بجانب اختلاف الثقافة المجتمعية والتنظيمية لمعدي القوائم المالية من بلد لآخر (الجز، 2023).
- وجود تفسيرات أعدتها لجنة معايير التقارير المالية الدولية لا يوجد لها مقابل في معايير المحاسبة المصرية، منها IFRIC1 التغيرات في الالتزامات الحالية للإزالة والاستعادة والالتزامات المماثلة، IFRIC5 الحقوق في الحصص الناجمة من صناديق الإزالة والاستعادة والإصلاح البيئي، IFRIC9 إعادة تقييم المشتقات الضمنية IFRIC10 إعداد القوائم المالية المرحلية والاضمحلال، IFRIC 14 حدود الأصل ذو المنافع المحددة والمتطلبات الدنيا للتمويل وتفاعلها، IFRIC20 تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي، (IFRS,2017)، وإن عدم تضمين معايير المحاسبة المصرية تفسيرات متوافقة مع التفسيرات التي تتضمنها المعايير الدولية للتقارير المالية يؤدي اختلاف تطبيق المعايير

المحاسبية بين المنشآت، ومن ثم التباين في المعلومات المتضمنة بالتقارير المالية، والذي ينعكس بدوره بانخفاض القابلية للمقارنة بين المنشآت.

ليس لهذا الحد فقط، فهناك العديد من المفاهيم الواردة بمعايير المحاسبة المصرية ليس لها تفسيرات بالرغم من عدم وضوحها، فالمعيار رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء، يتضمن مفاهيم تحتاج إلى تفسيرات لفهم مضمونها وكيفية تطبيقها لكي تتوافق معايير المحاسبة المصرية مع المعايير الدولية للتقارير المالية مثل، أصل ناشئ عن عقد ، والتزام مرتبط بعقد، التزامات الأداء، وسعر بيع مستقل، وسعر المعاملة، وتعهدات الأداء على مدار زمني، وتجميع العقود، وتحديد التزامات العقود، والوفاء بالتزامات العقود (حسين، 2021).

إن الغموض بالمعايير المحاسبية المصرية وعدم وجود تفسيرات كافية لها، يجعل من الصعب على المنشآت فهم كيفية تطبيقها بشكل صحيح، مما يؤثر سلباً على تحقيق التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، لاختلاف المفاهيم المحاسبية المستخدمة في المعايير الدولية للتقارير المالية عن تلك المستخدمة في المعايير المحاسبية المصرية. وهذا الاختلاف يؤدي إلى وجود تحديات في التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وبالتالي يؤثر على الملاءمة القيمية للمعلومات المفصح عنها للمستثمرين لاسيما الأجانب (الشيخ،2022).

- اختلاف السياسات والبدائل المحاسبية المتضمنة بالمعايير المحاسبية المصرية عن نظيرتها في المعايير الدولية للتقارير المالية، مما يعوق تحقيق التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية، ومن أهم هذه الاختلافات ما يلي:

•تم استبعاد خيار إعداد قائمة الدخل الشامل في معيار المحاسبة المصري رقم (1) عرض القوائم المالية كقائمة موحدة، وإنما يتم إعدادها على مرحلتين هما قائمة الدخل (أرباح وخسائر) وقائمة الدخل الشامل، بينما تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية إعدادها كقائمة موحدة، وذلك لزيادة فهم المعلومات المحاسبية، واستنتاج المؤشرات والتحليلات اللازمة للمستخدمين، وأن إعداد قائمة الدخل في مصر على مرحلتين لم يحقق الهدف المرجو منه في تحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (عارف، 2022).

•تضمن معيار مزايا العاملين رقم (38) فقرة (109) عند قياس المنشأة لالتزاماتها المتعلقة بالمزايا المحددة، فيجب عليها الاعتراف بجزء من الأرباح أو الخسائر الاكتوارية، إذا زاد الربح أو الخسارة المتراكمة غير المعترف بها عن الفرق بين القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة في ذلك التاريخ، بعد خصم أصول النظام والقيمة العادلة لأية أصول للنظام في

ذلك التاريخ، بينما تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية الاعتراف الفوري بالأرباح أو الخسائر ضمن بنود الدخل الشامل.

- أشارت المادة (70) من معيار المحاسبة المصري رقم (38) مزايا العاملين، عند قيام المنشأة بقياس التزامها الخاص بالمزايا المحددة، فإنه يجب على المنشأة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة، على أنها مصروف على أساس القسط الثابت على مدى متوسط الفترة إلى أن تصبح المزايا مستحقة، وعند تقدير أو تعديل نظام المزايا المحددة فإنه يجب على المنشأة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة في الحال، إلا أن المعايير الدولية للتقارير المالية تتطلب الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في حالة حدوث التعديل أو التخفيض أو عندما يتم الاعتراف بتكاليف إعادة الهيكلة ذات الصلة أو مستحقاتها أو مستحقات إنهاء الخدمة.
- يتطلب المعيار المحاسبي المصري رقم (1) عرض القوائم المالية أن يتم اعتبار توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة توزيعاً للربح، للتوافق مع متطلبات قانون الشركات 159 لسنة 1981م، وقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992م، بينما تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية اعتبار هذه التوزيعات مصروفاً ويدرج بقائمة الدخل.
- تضمن المعيار المحاسبي المصري رقم (10) الأصول الثابتة واهلاكاتها بأنه عادة يتم الاحتفاظ بقطع الغيار ومعدات الصيانة كمخزون على أن يعترف بها كمصروف في قائمة الدخل عند الاستخدام، أما قطع الغيار الأساسية والمعدات الاحتياطية تكون أصول ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة، بينما تتضمن المعايير الدولية للتقارير المالية بان بنود قطع الغيار والمعدات الاحتياطية ومعدات الصيانة يتم تبويبها كمخزون في العادة ولكن يتم تبويبها كأصول، إذا ما انطبق عليها تعريف الأصول الثابتة الواردة في المعايير.
- يقتصر نطاق المعيار المصري رقم (18) الاستثمارات في شركات شقيقة على الاستثمارات في الشركات الشقيقة فقط، بينما المعايير الدولية التقارير المالية تطبق المعيار المقابل له على الاستثمار في شركات شقيقة والمشروعات المشتركة.
- أشار المعيار المصري رقم (49) عقود التأجير في المادة رقم (100) بأنه تدرج القيمة الايجارية المستحقة من عقود التأجير كمصروف تمويلي في قائمه الدخل للمستأجر خلال كل فترة مالية، بينما يتطلب المعيار الدولي قيام المستأجر بالاعتراف بالأصل المؤجر إيجاراً

تمويلياً ضمن أصوله بدلاً من الاعتراف بالمدفوعات الايجارية كمصروف ويكون الطرف الدائن هو الالتزام التمويلي.

- يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (41) القطاعات التشغيلية في المواد من (5 – 10) أن تكون نتائج نشاط أو قطاع جغرافي، وكذلك تحديد أي من القطاعين يستخدم كنموذج أولي للعرض والآخر كنموذج ثانوي، بينما تطلب المعايير الدولية لتقارير المالية بان يتم إعداد المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي الرئيس للمنشأة، لاتخاذ قرارات تخص الموارد التي ينبغي تخصيصها للقطاع وتقييم الأداء.
- طبقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (10) الأصول الثابتة واهلاكاتها تم حذف الفقرات (31–42) الخاصة باستخدام نموذج إعادة التقييم والاقتصار على نموذج التكلفة طبقاً للمادة (30) من المعيار، إلا أن المعايير الدولية للتقارير المالية تسمح بتطبيق أسلوبي إعادة التقييم والتكلفة.
- طبقا للمواد (4،8،10،12) من معيار المحاسبة المصري رقم (17) القوائم المالية المستقلة، تم إلغاء تطبيق طريقة حق الملكية في القوائم المالية المستقلة، بينما المعايير الدولية للتقارير المالية لا تزال تتضمن طريقة حق الملكية.
- معيار المحاسبة المصري رقم (23) الأصول غير الملموسة، لا يتضمن نموذج إعادة التقييم وتم إلغاء الفقرات (75– 87) وكذلك الفقرتين (124) و (125) بحيث لا تتضمن استخدام هذا النموذج في المعيار، والاقتصار على نموذج التكلفة طبقا للفقرة (74) من المعيار، بالرغم من تضمين نموذج إعادة التقييم في المعيار المقابل بالمعايير الدولية للتقارير المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم (34) الاستثمار العقاري، تم إلغاء استخدام نموذج القيمة العادلة لجميع المنشآت عند القياس اللاحق لاستثماراتها العقارية، والالتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها، إلا أن المعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن خيار القيمة العادلة لجميع المنشآت عند القياس اللاحق لاستثماراتها.

– اختلاف البيئة التشريعية والقانونية للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية عن معايير المحاسبة المصرية، ولذا يجب على المنشآت أن تأخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المترجمة عن المعايير الدولية التقارير المالية، وهذا يؤثر على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. وتوافقها مع القوانين واللوائح المحلية،

حيث يوجد تعارضات بين متضمنات معايير المحاسبية المصرية وأحكام القوانين السارية في مصر منها:

- **حدد قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981م وقانون سوق المال رقم 95 لسنه 1992م القيمة التي تسجل بها إصدارات الأسهم والسندات عندما تطرحها منشآت المساهمة القائمة بأن يتم إثباتها بسعر الإصدار، بينما تتطلب معايير المحاسبة المصرية أن يتم إثباتها بالقيمة العادلة .**
- **نص قانون التأجير التمويلي رقم 95 لسنه 1995م والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2001م طبقاً للمواد (24،25) على أنه تعتبر القيمة الايجارية المستحقة خلال سنة المحاسبة من التكاليف الواجبة الخصم من أرباح المستأجر وفقاً للتشريع الضريبي الساري، ويجب على المستأجر أن يدرج بصورة واضحة في حساب الأرباح والخسائر القيمة الايجارية المستحقة تنفيذاً للعقد، وتعتبر المعالجة الواردة في القانون معالجة تشغيلية، بينما جاء في المعيار المحاسبي المصري (49) عقود التأجير، رسملة عقود الإيجار وظهور الأصول المستأجرة ضمن مجموعة الأصول في قائمة المركز المالي للمستأجر مع ما يترتب على ذلك من حساب الاستهلاك لها.**
- **طبقاً للقانون 91 لسنة 2005م حدد المشرع الضريبي طريقتين للإهلاك هما القسط الثابت والقسط المتناقص، بينما معيار المحاسبة المصري رقم (10) الأصول الثابتة واهلاكاتها لم يلزم بطريقة معينة لحساب الإهلاك، بل تضمن عدة طرق لتوزيع القيمة القابلة للإهلاك بطرق منتظمة على العمر الإنتاجي للأصل مع إتاحة الحرية للإدارة في الاختيار من بين تلك الطرق وانعكاساتها على القوائم المالية.**
- **لا يعترف قانون 91 لسنة 2005م طبقاً للمواد (20،53) بأرباح أو خسائر إعادة تقييم أصول المنشأة، حيث لا يعترف بنموذج إعادة التقييم كأسلوب قياس محاسبي يطبق على الأصول الثابتة، وهو بذلك يتعارض مع معيار المحاسبة المصري رقم (45) قياس القيمة العادلة، والذي يقر بنموذج إعادة التقييم للأصول الثابتة، وان تحتفظ المنشأة بسجلات لحساب الإهلاك للأغراض الضريبية، وبذلك تسجل أرباح وخسائر إعادة التقييم في السجلات المحاسبية.**
- **تضمن المعيار المحاسبي رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء، بشأن معالجة الفروق المؤقتة ضريبياً، والتي تنشأ عن اختلاف توقيت الاعتراف لبعض المصروفات والإيرادات، وذلك للربح الخاضع للضريبة أو الربح المحاسبي، وهذه الفروق تنشأ في الفترة المحاسبية**

الحالية ثم تنعكس في فترات المحاسبية المستقبلية بالسداد أو الاسترداد، ويؤدي حدوث الاختلافات المؤقتة إلى اختلاف بين قيم الأصول والالتزامات المتضمنة بقائمة المركز المالي محاسبياً وبين قيمتها ضريبياً، ومن ثم توجد آثار ضريبية مؤجلة في المستقبل، ينتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة وواجبة الخصم مستقبلاً، ويكون لها تأثير على قائمتي الدخل والمركز المالي، وهو ما لا يعترف به القانون 91 لسنة 2005م.

- يجب إتباع الخطوات والإجراءات المنهجية والمتبعة على مستوي العديد من دول العالم، بشأن إصدار وتبني المعايير المحاسبية، من حيث اقتراح المعايير وعرضها على المهتمين وفئات المصالح ومنظمي الإفصاح لإبداء وجهة نظرهم، وأخذ ملاحظاتهم وأرائهم في تطوير المعايير، فمثلاً قرار رئيس الوزراء رقم (3527) لسنة 2024م بتعديل معايير المحاسبة المصرية بإضافة المعيار المصري رقم (51) القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط، بعد صدور معايير المحاسبة بفترة تزيد عن تسع سنوات، بالرغم من مطالبة الفئات المهتمة بأداء المنشآت والباحثين بإصدار هذا المعيار، لما للتضخم من آثار سلبية على نتائج أداء المنشآت ومراكزها المالية، وإظهار أرباح وهمية بقائمة الدخل، وانخفاض الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في صنع القرارات الاستثمارية (الجرف،2017: مطر وعبود، 2022: هلالي، 2022).

ولقد صدر هذا المعيار دون عرضه على الفئات المهتمة بأداء المنشآت والمتخصصين في المجال المحاسبي، مما يتوقع حدوث معوقات وتحديات تواجه تطبيقه، وتوقعات بانخفاض الملائمة القيمية للمعلومات الناتجة عنه، بسبب اعتماد المعيار على أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية لتغيرات الأسعار وهذا الأسلوب غير متضمن ضمن أساليب القياس في إطار إعداد وعرض القوائم المصري، كما أتاح المعيار للإدارة استخدام التقدير المهني لعناصر أو بنود قائمة المركز المالي في أول فترة تطبيق في حالة إذا كانت السجلات المفصلة لتاريخ اقتناء بنود الأصول الثابتة غير متاحة، بالاعتماد على أراء الخبراء المختصين في التقييم والتثمين، وأشار المعيار أن يطبق على القوائم المالية من بداية الفترة المالية التي صنف فيها الاقتصاد انه ذو تضخم مفرط عند تصنيف الاقتصاد بنسبة 100% فأكثر، وهذا يترك الاجتهاد والجدل حول بداية التطبيق بشكل عام، لأن هناك خلاف حول تاريخ وصول مستوى العام للأسعار في مصر بنسبة 100%، واخضع المعيار تطبيقه على المنشآت الشقيقة والتابعة والمشتركة إلى التقدير الشخصي لإدارتها، وبذلك متوقع تكون هناك قوائم مالية معدلة بتغيرات الأسعار وأخرى بالتكلفة التاريخية.

كما يواجه المعيار المحاسبي المصري رقم (45) قياس القيمة العادلة تحديات في التطبيق، لأن السوق المصري لا تزال ضعيفة لتحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات، في ظل غياب آليات تنظيمية للسوق المصري لإفراز أسعار سوقية أو قيم تقديرية عادلة، فضلاً عن صعوبة التحقق من تقديرات إدارة المنشأة للقيمة العادلة (صالح وآخرون، 2020).

- تتطلب معايير المحاسبية المصرية لكي تتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية خطة تتضمن استثمارات مالية وجهود إضافية من جانب المنشآت لتحقيق الامتثال والتطبيق السليم، وبرامج إضافية لتدريب معدي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، وتحديث أنظمة المحاسبة لتلبية متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية (محمد ،2021)، وهو ما لا يتوافر لمعايير المحاسبة المصرية، حيث لا يوجد مصادر تمويل مخصصة للامتثال بالمعايير أو برامج لتدريب معدي القوائم المالية، ومراجعي الحسابات، مما يؤثر على الفهم الكامل والسليم للمعايير، ومن ثم عدم التطبيق الكامل أو السليم لها.

2/2/7 معايير المحاسبة المصرية وجودة المعايير: إن تقييم معايير المحاسبة المصرية على ضوء جودة المعايير يتطلب تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء مؤشرات كل من متضمنات المعايير وخصائص الجودة للمعلومات المحاسبية، كما يلي:

- معايير المحاسبة المصرية ومتضمنات المعايير: يمكن تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء جودة متضمنات المعايير كما يلي:

- يجب أن تستند المعايير المحاسبية إلى إطار لإعداد وعرض القوائم المالية واضح ومحدد، ويتم تحديثه بصفة مستمرة في ضوء التقييمات الدورية للمعايير المحاسبية المطبقة، بهدف إنتاج معلومات محاسبية تكون ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين Shaheen)،(2019 ، إلا أن إطار لإعداد وعرض القوائم المالية المصري منذ صدوره بقرار وزير الاستثمار رقم (110) لسنة 2015م لم يتم تحديثه، بالرغم من أنه يحتاج إلى تطوير لكي يقدم معلومات محاسبية ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين، حيث يجب إعادة النظر في ترتيب الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ضوء احتياجات المستخدمين، وتطوير أساليب القياس المتضمنة به (رزق وعقيلي، 2024)، وتطوير المفاهيم المتضمنة به (عارف، 2022). كما لا يتضمن مؤشرات كمية أو إرشادات واضحة للأهمية النسبية، يمكن الارتكان إليها عند المفاضلة بين سياسات وبدائل الإفصاح المحاسبي، حيث أنها تعتمد في معايير المحاسبة المصرية على خبرات المعدين، مما يجعل المعلومات المحاسبية تفقد قابليتها للفهم

والمقارنة، وبالتالي التأثير سلباً على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (حسين، 2020).

- تتطلب جودة متضمنات المعايير المحاسبية أن يكون الإفصاح المحاسبي محدداً، بحيث لا تتضمن المعايير خطوط عريضة، ولا تترك حرية التفاصيل لمعدي القوائم المالية، لأن ذلك يترتب عليه أحكام مهنية تؤثر على متضمنات القوائم المالية وبالتالي قابليتها للمقارنة (العجوري وآخرون، 2022)، إلا أن معايير المحاسبة المصرية تقوم على أساس المبادئ في صياغتها الذي يقدم إرشادات عمومية، مع ترك الحرية لمعدي القوائم المالية في الاختيار بين سياسات وبدائل الإفصاح وعمل القياسات اللازمة، ومن ثم وجود اختلافات في الإفصاح المحاسبي بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة.
- تتطلب جودة متضمنات المعايير المحاسبية متابعة جدوى تطبيق المعايير، مع وجود تأهيل كاف لمعدي القوائم المالية لتطبيقها بشكل كامل وسليم، كما حدث في تجربة كوريا الجنوبية حيث أخذت فترة الإعداد للتحول لمعايير الدولية للتقارير المالية أربع سنوات، حيث قام مجلس المحاسبة الكوري بتنفيذ مجموعة من البرامج التأهيلية للتعرف على المعايير الدولية للتقارير المالية بتكلفة منخفضة للمعدين والمراجعين، وبرامج تعليمية للتعرف بالمعايير الدولية للتقارير المالية بتضمين الملامح الأساسية للمعيار الدولي ومقارنتها بالملامح الأساسية للمعيار المحلي المقابل (Nam, 2024).

أما في مصر فقد جاء صدور معايير المحاسبة المصرية والتي كان الهدف منها تحقيق التوافق مع المعايير الدولية التقارير المالية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (110) في أغسطس سنة 2015م، وبدأ سريان تطبيقها والالتزام بالكامل بها من يناير 2016م، وهي فتره اقل من ستة أشهر، وبذلك لم يمنح القرار الوقت الكافي لمعدي القوائم المالية، ومراجعي الحسابات، ومنظمي مهنة المحاسبة للتعرف على المعايير الجديدة، وخاصة أن تلك المعايير تستند إلى أساس المبادئ في صياغتها والتي تحتاج إلى أحكام مهنية من قبل المعدين والمراجعين، مما أثار العديد من المشكلات منها عدم تأهيل المعدين والمراجعين، والتفسيرات الخاطئة لبعض أحكام المعايير، ومن ثم انخفاض الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

- المعايير المحاسبية المصرية وخصائص جودة المعلومات: تتوقف جودة المعايير المطبقة على مدى توافر الخصائص المتعارف عليها في المعلومات المحاسبية الناتجة عنها، وان تلك الخصائص يمكن التحقق من توافرها من خلال انعكاس المعلومات على الظواهر التالية:

- **جودة الأرباح: تشير جودة الأرباح إلى قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية، والتعبير الصادق عن الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال الفترة، واستقرار الأرباح واستمراريتها، ويمكن الاستدلال على جودة الأرباح من خلال جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل المحاسبي، ودرجة التحفظ المحاسبي (زعطوط وعبد الله،2024)، وتتوقف جودة الأرباح المحاسبية على مجموعة عوامل تتمثل في تعدد السياسات والبدائل المحاسبية التي تمنح الإدارة حرية الاختيار من بينها، وهذا يتوافر في المعايير المحاسبية المصرية المتضمنة لعموميات وتتطلب أحكام مهنية من المعدين والمراجعين، مما ينعكس بالسلب على جودة الأرباح المحاسبية.**

  تتطلب جودة الأرباح إفصاح واضح ومحدد بجانب تبويبات محددة للعناصر والبنود المشابهة، وان تحريك بعض البنود المتعلقة بالمصروفات إلى فئات أخرى أقل استمراراً يؤثر سلباً على جودة الأرباح، وكذلك على الملاءمة القيمية لرقم الربح المفصح عنه للمستثمرين (محمد،2021)، إلا أن المعايير المحاسبية المصرية تمنح المعدين حرية تبويب بعض عناصر المصروفات أو دمجها حسب الأهمية النسبية لها، مما يوجد صعوبة في تحقيق القابلية للمقارنة للمنشآت المماثلة في نفس الصناعة محلياً ودولياً، وخلق صعوبات في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (الأشول، 2021).

- **إدارة الأرباح: تعرف إدارة الأرباح على أنها سلوك متعمد من قبل إدارة المنشآت، من خلال تطبيق أساليب وإجراءات محاسبية معينة للوصول إلى ربح معين، قد يكون اكبر أو اقل من الإرباح الحقيقية، وذلك باستخدام الأحكام المهنية أو عمل تقديرات محاسبية متحيزة، بهدف الحصول على حوافز إدارية اكبر أو إتمام صفقات إدارية معينة أو تعزيز موقف الإدارة أمام المساهمين (الجرف،2017).**

  تعتمد إدارة الأرباح على مجموعة عوامل رئيسية هي هيكلة العمليات المالية، وتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، والاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية (محمود، 2023) وتسمح معايير المحاسبة المصرية بتحقيق مستوى مرتفع من إدارة الأرباح، من خلال الإلزام بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، الذي يفسح المجال لعمل العديد من الاستحقاقات الاختيارية، كما تتصف بتعدد السياسات والبدائل المحاسبية مع ترك حرية للإدارة للاختيار من بينها، وإتاحة المجال لعمل تقديرات محاسبية وقياسات بديلة مسموح بها طبقا لمتطلبات المعايير.

- عدم تماثل المعلومات: يشير إلى اختلاف المعلومات المحاسبية من حيث الكمية والنوعية وتوقيت الحصول عليها بين الأطراف المهتمة بأداء المنشآت، سواء كانت بين الإدارة والأطراف الخارجية أو بين الأطراف الخارجية وبعضها البعض، وترجع أسباب عدم التماثل إلي الاختيار غير السليم لقرارات المستخدمين، والتخلخل الخلقي للإدارة باستغلال الحرية الممنوحة لها في الاختيار من بين البدائل والسياسات المحاسبية في القياس والإفصاح (أبو، 2022). وتتضمن معايير المحاسبة المصرية العديد من السياسات والبدائل المحاسبية في القياس والإفصاح، مما يتيح للإدارة حرية اختيار بدائل معينة في القياس والإفصاح وحجب معلومات لا يتم الإفصاح عنها للأطراف الخارجية، مما يؤثر على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية، وبذلك تفقد المعلومات المحاسبية المفصح عنها ملاءمتها القيمية لمستخدميها لاسيما المستثمرين (الجز، 2023).

3/2/7 المعايير المحاسبية المصرية وشفافية الإفصاح: تمثل شفافية الإفصاح ضرورة في المحاسبة، لأنها تعمل على تعزيز الثقة بين مختلف فئات المصالح بالمنشآت، بما في ذلك المستثمرين والحكومة والجمهور. لأنها يمكّن هذه الفئات المختلفة من فهم الصحة المالية للمنشآت، والمخاطر التي تواجهها، وآفاقها المستقبلية. وتعمل على ضمان أن المعلومات المحاسبية موثوقة ودقيقة وكاملة. وتمتد الآثار الايجابية للشفافية إلى ما أبعد من التقارير المالية بأن يكون لها تأثير ملموس على سمعة المنشأة وقيمتها السوقية بشكل عام (محمود،2018).

تعمل شفافية الإفصاح على الحد من شكاوي المستثمرين في ظل توافر تقارير مالية تسمح بمقارنة أداء المنشآت محلياً ودولياً بنفس الصناعة، وتوضح قيم البنود الظاهرة بالقوائم المالية لتحسين دقة تنبؤات المحلين الماليين للأرباح، وزيادة فعالية سوق الأوراق المالية (العشوش، 2024)، وتعزز شفافية الإفصاح المساءلة من خلال توفير معلومات مالية مفصلة، وان تصبح المنشآت أكثر مسئوليةً أمام أصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمين والمنظمين والجمهور. ويساعد ذلك في تقليل الاحتيال والممارسات غير السليمة في القوائم المالية، حيث من المرجح أن تتحمل المنشآت مسؤولية أفعالها(عمامرة وزرقاوي، 2018).، وإن عدم وجود معيار محاسبي للإفصاح عن حوكمة الشركات ترتب عليه الآتي:

- تتطلب شفافية الإفصاح توافر المعلومات غير المالية والتي تلعب دوراً هاماً في توضيح الأرقام المحاسبية من حيث دقتها والاتساق المحاسبي في إنتاجها، وأنها تعكس الوضع

الاقتصادي الحقيقي للمنشآت، وتمثل شفافية الإفصاح أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، وأن حوكمة الشركات في مصر لا تزال تطبق بشكل غير كامل من قبل بعض المنشآت وليست بالمستوى المطلوب، مما يجعل العديد من المنشآت لا تلتزم بها تفصيلياً، مما يؤثر على الملاءمة القيمية للمعلومات المنشورة بسوق الأوراق المالية (شلبي، 2023).

- تتطلب شفافية الإفصاح توافر المعلومات بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للمنشآت، لمساعدة المستثمرين في تحديد المخاطر والفرص المحتملة التي قد لا تنعكس في المعلومات المالية، إلا أن الإفصاح غير المالي في المنشآت المصرية غامض وذاتي، مما يؤدي إلى الارتباك والتناقض في الإفصاح للمنشآت، ولا يوفر أي معلومات قابلة للقياس للمستثمرين يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات، فضلاً عن استخدام الإفصاح غير المالي لمسايرة الرأي العام دون تحسين ممارسات المنشآت فعلياً (الشرمان، 2024).
- إن إطار الإفصاح غير المالي لا يتم مراجعته من قبل مراجعي الحسابات بمستوى جودة مرتفع لوجود، معوقات تتمثل في نقص الوعي والمعرفة لدى مراجعي الحسابات لعدم الفهم العام لمفاهيم الحوكمة وأهميتها، بجانب ضغط الوقت الذي يتعرض له مراجع الحسابات في مراجعة متطلبات إضافية تتعلق بحوكمة الشركات (شحاته، 2024)، وعدم تجانس المعلومات التي تفصح عنها المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري يجعل من الصعب على المراجعين إجراء تقييم موحد لها، ووجود صعوبات من قبل إدارة بعض المنشآت في الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات بالشكل الكامل (العشوش،2024). مما يجعل الرقابة التنظيمية على الإفصاح غير المالي ليست كالإفصاح المالي، ومن ثم وجود تناقضات وعدم الدقة في المعلومات غير المالية.

– يعتبر دور المعدين هاماً في تحقيق شفافية الإفصاح في التقارير المالية، من خلال توثيق العمليات، والامتثال للمعايير المطبقة، وكشف التصرفات غير المشروعة، وتوضيح السياسات المحاسبية، من خلال التأهيل الكاف واللازم لفهم المعايير المحاسبية بشكل كامل وسليم قبل تطبيقها، وهو ما لم يتاح للمعدين في البيئة المصرية لان ذلك يستغرق مدة طويلة، ومعايير المحاسبة المصرية طبقت في أقل من ستة أشهر (عبد الحليم وآخرون،2022).

يتضح مما سبق أن معايير المحاسبة المصرية يشوبها العديد من أوجه القصور بشأن تحقيق الملاءمة القيمية من حيث التوافق الدولي، وجودة المعايير، وتحقيق شفافية الإفصاح، مما

يستلزم تطويرها لتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين، تعمل على تحسين جودة القرارات الاستثمارية بالسوق.

3/8 أوجه تطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق الملاءمة القيمية:

إن تطوير معايير المحاسبة المصرية لتحقيق الملاءمة القيمية يجب أن تتم في ضوء عوامل تحقيقها وهي التوافق الدولي، وجودة المعايير، وتحقيق شفافية الإفصاح، وذلك كما يلي:

1/3/8 التوافق الدولي: إن تحقيق التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية مع المعايير الدولية للتقارير المالية، يتطلب تطوير معايير المحاسبة المصرية من حيث الآتي:

- استكمال منظومة معايير المحاسبة المصرية: بإصدار معايير محاسبية تتوافق مع المعايير الدولية وتراعي الظروف والمتغيرات التي يمر بها الاقتصاد المصري، حيث يجب إصدار معيار مصري خاص بتطبيق المعايير لأول مرة لكي يتوافق مع المعيار الدولي للتقرير المالية IFRS1، ومعيار الحساب النظام المؤجل لكي يتوافق مع المعيار الدولي IFRS14، ومعيار محاسبي خاص بالعرض والإفصاح في البيانات المالية لكي يتوافق مع المعيار الدولي IFRS18 ، وتتأتى الحاجة إلي إصدار تلك المعايير لكي تتوافق معايير المحاسبة المصرية مع المعايير الدولية للتقارير المالية بهدف توفير معلومات محاسبية ذات ملائمة قيمية للمستثمرين المحليين والأجانب، ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصري وتشجيع الاستثمار الأجنبي بما يتوافق مع توجيهات الدولة المصرية نحو جذب الاستثمارات الأجنبية طبقاً لمتطلبات قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017م.
- إصدار تفسيرات لمعايير المحاسبة المصرية: إن التطبيق الكامل والسليم للمعايير المحاسبية المصرية يتطلب وجود تفسيرات لها لتحقيق الملاءمة القيمية، حيث تم ترجمتها عن المعايير الدولية للتقارير المالية، والتي وعدت وفقاً لظروف بيئية وقيم مجتمعية للدول الغربية المتقدمة، وهي تختلف عن ظروف ومتغيرات البيئة المصرية (عارف،2022). وتتضمن معايير المحاسبة المصرية العديد من السياسات والبدائل المحاسبية للقياس والإفصاح مع حرية الإدارة في الاختيار من بينها، وتتطلب بعض المعايير المحاسبية وجود تفسيرات واضحة لضمان سلامة الفهم الكامل والسليم لها، والبعد عن التعقيدات وعدم الوضوح في التطبيق، حيث تعتمد هذه المعايير على أساس المبادئ في صياغتها مما يجعل الحاجة إلى تفسيرات لمعايير المحاسبة المصرية امراً هاما، للحد من تلك التعقيدات والوضوح عند التطبيق (أحمد، 2020). وإن المعايير المحاسبية المصرية في حاجة إلى تفسيرات لتطبيقها، لكي

توفر إرشادات لبعض قضايا التقرير المالي وتعمل على زيادة مستوى الملاءمة القيمية للمعلومات الناتجة عنها، للأسباب الآتية :

- تساعد التفسيرات على تحقيق التوافق الدولي مع معايير التقارير المالية الدولية، من خلال الوصول إلى نفس النتائج للمعاملات والأحداث والقضايا محل الخلاف بين المعدين والمراجعين.
- تعمل التفسيرات على تحقيق القبول العام للمعايير المحاسبية المصرية كأحد متطلبات تحقيق التوافق الدولي، حيث يجب نشرها للجمهور والمختصين لإبداء وجهات النظر قبل إقرارها ونشرها كإرشادات للمعدين والمراجعين .
- تسهم التفسيرات في إزالة الغموض وعدم الوضوح الذي يحيط بمفاهيم معايير المحاسبة المصرية، لتسهيل فهمها وتطبيقها على نحو سليم وكامل.

- إتباع الخطوات المنهجية في إصدار المعايير المحاسبية الجديدة: بعرضها قبل الإصدار على الفئات المهتمة – معدي القوائم المالية، ومراجعي الحسابات، ومنظمي الإفصاح، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، والأكاديميين– لإبداء الآراء والتعليقات قبل الصياغة النهائية للمعايير الجديدة، مع منح فتره زمنية كافية قبل الإلزام ببدء التطبيق، لتحقيق العديد من المزايا في مجال التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية كما يلي:

- تحقيق القبول العام للمعايير المحاسبية الجديدة، حيث يركز منظمي الإفصاح والأكاديميين ومستخدمي المعلومات المحاسبية لاسيما المستثمرين على تقديم أراء ومقترحات بشأن متطلبات البيئة المحلية في متضمنات المعايير المحاسبية الجديدة وفي ضوء متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، مما يحقق القبول العام للمعايير الجديدة عند التطبيق.
- تحقيق التوافق مع القوانين والتشريعات السائدة محلياً والتي تدعمها أراء ومقترحات معدي القوائم المالية ومنظمي الإفصاح، والجهات الحكومية كمستخدمين للمعلومات للحد من تعارض المعايير الجديدة مع القوانين والتشريعات المحلية، حيث تتضمن أرائهم تغيير متضمنات المعايير أو تعديل القوانين والتشريعات قبل إصدار المعايير للتوفيق بينهما.
- تحقيق جودة المعلومات الناتجة عن تطبيق المعايير الجديدة، وتقاربها مع المعلومات الناتجة عن المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث يركز المستخدمين لاسيما المستثمرين ومنظمي الإفصاح على توفير معلومات نافعة لتحسين القرارات الاستثمارية بسوق الأوراق المالية، من خلال تقديم مقترحات بشأن توافق السياسات والبدائل المحاسبية المتضمنة بها

مع نظيرتها في المعايير الدولية للتقارير المالية، وذلك لضمان التطبيق السليم والكامل للمعايير الجديدة بعد فهمها وتحليلها وتفسيرها من قبل المعدين والمراجعين.

- ضمان جودة مراجعة عالية للقوائم المالية لفهم المراجعين للمعايير، وإبداء أرائهم، وتقديم مقترحاتهم بشأن متضمناتها، والعمل على الحد من أوجه الغموض والتعقيد بها، وفهم الحالات التي تحتاج إلى أحكام مهنية من قبل المعدين والمراجعين.

2/3/8 جودة المعايير: إن توافر جودة المعايير المحاسبية المصرية يتطلب تطوير الجوانب التالية:

- **إطار إعداد وعرض القوائم المالية: حيث يمثل إطار إعداد وعرض القوائم المالية إطاراً عاماً يسترشد به في وضع المعايير المحاسبية الجديدة، وإجراء تعديلات في المعايير المحاسبية المطبقة، وإجراء معالجات للموضوعات والأحداث التي لا تتضمنها المعايير المحاسبية بشكل مباشر، حيث يتضمن الإطار المفاهيم التي تبنى عليها إعداد وعرض القوائم المالية، والخصائص المطلوب توافرها في المعلومات الناتجة عن تطبيق المعايير، وأساليب القياس المستخدمة في المعايير المحاسبية.**

يجب أن يكون إطار إعداد وعرض القوائم المالية متسق ومتكامل ويعاد تقييمه باستمرار طبقاً للمتغيرات والمستجدات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية واحتياجات المستخدمين، حتى يمكن توفير معلومات ذات ملاءمة قيمية تحسن من جودة القرارات الاستثمارية، وتعمل على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية (عارف، 2022)، ولذا يتطلب إعادة النظر في إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري لتحديد أوجه القصور بشأن المفاهيم، وتبويب خصائص الجودة للمعلومات التي تنتجها المعايير المحاسبية، وتقييم أساليب القياس المتبعة في إنتاجها بدلاً من الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، وبذلك يحتاج إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري إلى تعديل في الآتي:

- **إعادة تبويب خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية، حيث يتطلب جعل القابلية للمقارنة خاصية أساسية بدلاً من تعزيزية لتحقيق الملاءمة القيمية لخدمة المستثمرين (رزق وعقيلي، 2024).**
- **تعديل أساليب القياس بإضافة أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أو القوة الشرائية العامة، لإنتاج المعلومات محاسبية ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين، حيث يرتكز هذا الأسلوب على بقاء التكلفة التاريخية لتحقيق خاصية القابلية للتحقق، ولكن بعد إزالة أي انحرافات في القوائم المالية باستخدام القوى الشرائية العامة بدلاً من النقدية، وبتطبيق الأرقام القياسية**

سواء أسعار المستهلك أو أسعار المنتج، حيث يقوم هذا الأسلوب بتحويل وحدات النقد إلى قيم نقدية لها قوة شرائية باستخدام الأرقام القياسية لتحييد جميع العوامل المؤثرة في تقلبات وحدة النقد، ومن ثم إنتاج معلومات محاسبية ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين (هلالي، 2022)، وتنبع الحاجة إلى تضمين أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أو القوة الشرائية العامة في إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري إلي قرار رئيس الوزراء رقم (3527) لسنة 2024م بإصدار معيار المحاسبة المصري رقم (51) بعنوان القوائم المالية في ظل الاقتصاد ذات التضخم المفرط، والذي يقوم على إتباع أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أو القوة الشرائية العامة.

- يجب تضمين مفهوم مساءلة الإدارة ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري، لأن غيابها يثير القلق لدى المستثمرين، حيث يعتبرون ذلك تجاهلاً لاحتياجاتهم من معلومات القوائم المالية بشأن مساءلة الإدارة في توفير معلومات ذات مصداقية، وارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات بين فئات المصالح بالمنشآت (عارف، 2022).

– الإفصاح المحاسبي: تتطلب جودة المعايير أن يكون الإفصاح المحاسبي محدداً وواضحاً، وان عرض المعلومات الواضحة يعكس التعبير الصادق عن أداء المنشآت ومركزاها المالية، وأن يكون مستند إلى معايير متوافقة دولياً، مما يؤدي إلى فهم المعلومات المحاسبية واستيعابها وتكون ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين، وذلك من خلال الآتي:

- الحد من السياسات والبدائل بمعايير المحاسبة المصرية، التي تتيح للإدارة حرية إدارة الإفصاح، مما يؤثر على القابلية للفهم والمقارنة للمعلومات المحاسبية والتعبير الصادق عن الأحداث والعمليات، وان الحد من تلك السياسات والبدائل يعمل على توفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية، التي تترتب عليها الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (مليجي، 2018: احمد واحمد، 2022).
- التوسع في الإفصاح المحاسبي عن الأحكام الإدارية بما فيها التقديرات المحاسبية، من حيث أسبابها، وأساليبها، وتأثيراتها حالياً ومستقبلاً، والحد من الحرية الممنوحة للإدارة للاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية وعمل القياسات البديلة المسموح بها فيها متضمنات المعايير (Shaheen, 2019).

3/3/8 شفافية الإفصاح: تمثل الشفافية احد المبادئ الهامة في حوكمة الشركات، وان توفير الشفافية يتطلب الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات، وتحديد نوعية المعلومات المفصح عنها في ظل الحوكمة، وتوجد حاجة ملحة لتطبيق آليات حوكمة الشركات بالشكل الكامل

والسليم، لكونها وسيلة فعالة ومتكاملة لعلاج مشكلة الثقة بين الإدارة والإطراف الخارجية لاسيما المستثمرين، بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بالمنشآت، والتي تضمن الالتزام بشفافية الإفصاح لخدمة الأطراف ذات المصالح، وضمان فاعلية المراجعة للقوائم المالية.

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وذلك من خلال قواعد وأسس تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة يكون من شأنها محاسبة الإدارة، وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة؛ والذي بدوره يؤدي إلى تقليل الصراع على السلطات ومنع الفساد، ومن ثَم تخفيض التعارض في المصالح، والحد من استغلال السلطة من قِبل بعضهم في غير المصلحة العامة (العشوش، 2024).

ولقد تناولت العديد من الدراسات شفافية الإفصاح في البيئة المصرية والتي خلصت إلى انخفاض مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصري،(أحمد،2020: الغندور، 2020:الأرضي، 2021: القزاز، 2021: عبد الحميد وبكر، 2022) مما يتطلب أوجه تطوير للحد من تلك المشكلة، لما لها من تأثير على الملاءمة القيمية، وتتمثل مجالات التطوير في الآتي:

- إصدار معيار محاسبي مصري بشأن الإفصاح عن حوكمة الشركات: حيث انه ما زال تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية يواجه تحديات، من حيث تباين الإفصاح عن الحوكمة بين المنشآت المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري، حيث أن هناك منشآت لا تلتزم بتطبيقها بالشكل الكامل، مما اوجد صعوبات في تحقيق التكامل للمعلومات المحاسبية، ومن ثم ملاءمتها القيمية للمستثمرين المحليين والأجانب، مما يتطلب تنظيم محاسبي للإفصاح عن حوكمة الشركات (الغندور، 2020)، حيث توجد تحديات في تحليل وتفسير ومقارنة بيانات الحوكمة لتلك المنشآت، لأن بعض المنشآت تواجه صعوبة في تطبيق قواعد الحوكمة لعدم وجود آليات فعالة في التنفيذ، ونقص الوعي لافتقار إدارة المنشآت إلى الفهم الكامل لمبادئ الحوكمة، ونقص الثقافة المؤسسية لأهمية الحوكمة بالتركيز على النتائج المالية فقط (شلبي،2023)، وتداخل ادوار الإدارة العليا وضعف المساءلة، وتعقد القوانين، وضعف الرقابة من الجهات التنظيمية، وارتفاع تكاليف التطبيق، وإغفال المسئولية الاجتماعية والبيئية

للمنشآت، ونقص الإفصاح عن قواعد الحوكمة، مما يخلق نوعاً من عدم الثقة بين المنشآت والمستثمرين (المتيم والمخزنجي،2022).

يحقق الإفصاح عن حوكمة الشركات مجموعة من المزايا منها حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بشكل عام، وتحقيق الاستدامة ورفع معدلاتها بالمنشآت، ودعم الرقابة على الأداء وتحسين الكفاءة التشغيلية للمنشآت، والعمل على توفير التمويل اللازم ومن ثم خفض تكلفه رأس المال، والحد من الآثار الناتجة عن مخاطر المنشآت، وتحقيق شفافية المعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية، ولذا فهناك حاجة إلى وجود معيار محاسبي مصري بشأن الإفصاح عن حوكمة الشركات للأسباب التالية:

- جود معيار محاسبي يحقق الإلزام والتوحيد للممارسات بين المنشآت، وبالتالي تحقيق المقارنة بين المنشآت المختلفة، وبما يعزز من سلاسة اتخاذ القرارات الاستثمارية بسوق الأوراق المالية المصري.
- يحقق المعيار المحاسبي إفصاح واضح وشامل عن ممارسات الحوكمة، وتتم مراجعته من قبل مراجعي الحسابات، مما يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، ومن ثم تدفق الاستثمارات إلى سوق الأوراق المالية المصري.
- يعزز وجود معيار محاسبي من مستوى المساءلة ويحدد المسؤوليات بشكل واضح، مما يساهم في تحسين ممارسات حوكمة الشركات. لأن الإفصاح طبقاً لمعيار محاسبي ملزم عن معلومات الحوكمة يدفع المنشآت لتحسين ممارساتها الإدارية والرقابية.
- يساعد المعيار المحاسبي في ضمان أن المعلومات المقدمة حول ممارسات الحوكمة دقيقة وموثوقة، مما يعزز من مصداقية المنشآت.

لكي تشرح المنشأة منهجيتها في المعلومات التي تفصح عنها، يجب أن تكون تلك المعلومات دورية وموثقة وذات مصداقية وقابلة للقياس ويتحقق فيها القابلية للمقارنة، وأن تقدم في الوقت المناسب، وتكون واضحة ومتكاملة وقابلة للفهم من قبل مستخدميها، وأن تقدم لكافة المستخدمين في نفس الوقت عبر قنوات الإفصاح المختلفة. بجانب الإفصاح الفوري عن كافة الأحداث الجوهرية فور حدوثها. ولذا يجب على المنشآت الإفصاح عن المعلومات غير المالية، والتي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين بسوق الأوراق المالية المصري، ولذا يجب أن يتضمن معيار المحاسبي المصري بشأن الإفصاح عن حوكمة الشركات ما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات الداخلية: التي تتضمن أهداف المنشأة، ورؤيتها، وطبيعة نشاطها وخطط المنشأة وإستراتيجيتها المستقبلية، ونظم المكافآت والتدريب والرعاية للعاملين بها.

وهياكل الملكية بالمنشآت الشقيقة والتابعة للمنشأة. والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود التعويض. وأهم المخاطر التي قد تواجهها وسبل مواجهتها. وتغيير سياسات الاستثمار. ومدى توافر الثروات الطبيعية والمواد الخام والطاقة التي تعتمد عليها، والقدرة على التعامل مع تقلباتها. والإفصاح لمساهميها وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة. وفى حالة شراء المنشأة التابعة لأسهم المنشأة القابضة المالكة لها تطبق علي الأسهم المشتراه كافة قواعد أسهم الخزينة ولا يعتد بها في نصاب المساهمين ولا تشترك في التصويت على قرارات الجمعية العامة .

- الإفصاح عن معلومات إلي هيئة سوق الأوراق المالية: التي تتضمن قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها، وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما تلتزم المنشأة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر، على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة. ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها. وملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع. وبيان معتمد من مجلس إدارة المنشأة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع .
- الإفصاح عن معلومات تتعلق بالأحكام: التي تتضمن أي أحكام ابتدائية أو أحكام نهائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام، والتي تؤثر في المركز المالي للمنشأة، أو في حقوق حملة الأسهم والسندات، أو يكون لها تأثير على أسعار التداول، أو على القرار الاستثماري للمتعاملين. والإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة، أو أحد المسئولين الرئيسيين بها.
- الإفصاح عن معلومات تتعلق بكفاءة إدارة المنشأة: التي تتضمن الخطة الاستثمارية المستقبلية وتوجهات المساهم بشأن إدارة المنشأة إذا بلغت النسبة المشتراه منه والأطراف المرتبطة به 25% أو أكثر من رأس مال المنشأة أو حقوق التصويت فيها، ومدى تحقيق المنشأة للنتائج الواردة بتقرير المستشار المالي المستقل عن القيمة العادلة، أو خطط العمل

المعتمدة من الراعي بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على أن يتضمن التقرير بيان الأسباب والمبررات حال وجود انحرافات جوهرية عما هو وارد بهذا التقرير أو خطط العمل المشار إليهما .

- معلومات تتعلق بإدارة المنشأة: التي تتضمن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما. والإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفاتها من الأسهم الممثلة لرأس مال المنشأة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.

– وجود معيار مراجعة مصري بشأن مراجعة الإفصاح عن حوكمة الشركات: يحقق العديد من المزايا في مجال شفافية الإفصاح منها:

- تعزيز الشفافية والمساءلة لأن وجود معيار مراجعة محدد يساعد في تعزيز الشفافية في تقارير المنشآت، ويزيد من مستوى المساءلة أمام المستثمرين، مما يدعم تدفق الاستثمارات إلى السوق المصري.
- تحسين جودة المراجعة لأن معيار المراجعة سيوفر إطار عمل واضحًا لمراجعي الحسابات، مما يسهم في تحسين جودة المراجعة، ويضمن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل كامل وسليم.
- توحيد الممارسات بوجود معيار مراجعة يساعد في توحيد الممارسات بين المنشآت والمراجعين، وتسهيل عملية المقارنة بين المنشآت المختلفة.
- تقليل المخاطر لأن وجود معيار خاص بمراجعة حوكمة الشركات يساعد في تحديد وتقليل المخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات، مما يعزز من استقرار سوق الأوراق المالية.
- رفع مستوى الوعي بوجود معيار مراجعة يساعد على رفع مستوى الوعي بأهمية حوكمة الشركات، وتحسين الممارسات بين المعدين والمراجعين.

4/8 دور الملاءمة القيمية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية:

إن تحديد تأثير الملاءمة القيمية في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية يتطلب، تحديد مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية وخصائصها وأنواعها، واثر الملاءمة القيمية في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، على النحو التالي:

1/4/8 مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية وخصائصها وأنواعها: يقصد بالسوق الكفء الاستجابة السريعة لأسعار الأوراق المالية المتداولة بالسوق لأية تغيرات في المعلومات المحاسبية المنشورة أو نتائج تحليلاتها، بحيث تعكس القيمة السوقية لتلك الأوراق القيمة الحقيقية لها، وبذلك ينعكس نتائج الأداء المالي والمركز المالي للمنشآت على أسعار الأوراق المالية المتداولة (أبو، 2022).

يتصف السوق الكفء بمجموعة من الخصائص منها، تعدد المتعاملين بالسوق مع توافر الرشد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة، وإتاحة المعلومات المحاسبية بالسوق لجميع المتعاملين بدون تكلفة، والحرية التامة في تداول الأوراق المالية بالسوق دون أية قيود، وتوافر خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية المنشورة، بجانب توافر الشفافية لضمان تحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، بما يمكن من صنع القرارات الاستثمارية الرشيدة، والتي تعكس المعلومات المحاسبية ونتائج الأداء المالي للمنشآت في أسعار أسهمها (مصطفي، 2022).

تتخذ كفاءة سوق الأوراق المالية عدة إشكال، فالشكل الضعيف وهو يعبر عن الحركة العشوائية لأسعار الأوراق المالية، بحيث لا تؤثر المعلومات المحاسبية في تعديل أو تحديد أسعار الأوراق المالية، وان التغيرات في أسعار الأوراق المالية تكون منفصلة وليست متصلة في شكل قفزات كبيرة ليس لها أسباب منطقية أو مالية، وإنما يتحكم فيها الإشاعات والتسريبات واتجاه كبار المستثمرين بالسوق. أما الشكل المتوسط لكفاءة السوق فإن الاستجابة في أسعار الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية تكون ضعيفة في البداية، وبعد إدراك المستثمرين لقيمة المعلومات المنشورة، ودورها في تحديد القيمة الحقيقية لأسعار الأوراق المالية تبدأ الأسعار في التغيير ارتفاعاً أو هبوطاً، ولكن بعد أن يكون المستثمرين الأوائل حققوا أرباح غير عادية على حساب باقي المستثمرين. أما الشكل القوي من كفاءة السوق فان الأسعار الحالية للأوراق المالية تعكس كافة المعلومات المتاحة بالسوق، وان أسعار الأوراق المالية تتوقف على المعلومات المالية الجديدة التي ترد إلى السوق، ومدى الاستجابة لها، ومدى سرعة تحليلها (الداوي وغريب،2017).

1/4/8 الملاءمة القيمية وكفاءة سوق الأوراق المالية: تعد الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، لأنها تمثل المحصلة النهائية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية، والاستخدام الصحيح للمعلومات

المحاسبية، وسلامة القرارات الاستثمارية المستخدمة فيها المعلومات المحاسبية كمدخلات، ويتطلب تحقيق الملاءمة القيمية توافر مجموعة من الضوابط، تتمثل في تحديد الآتي:

- المستخدمين المستهدفين: هي مجموعة الفئات التي من المحتمل استخدامها للتقارير المالية المنشورة بالسوق، مع التركيز على احتياجات فئات المستخدمين الرئيسية في ضوء ترتيب الأولويات للمستخدمين وهم المساهمين الحاليين، والمساهمين المرتقبين، والمقرضين (اللحلح وآخرون، 2024).
- الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية: إن تحديد مدي الملاءمة القيمية للمعلومات تتوقف على ملاءمتها لمستخدم محدد في غرض معين، لأنها قد لا تكون بالضرورة ملاءمة لغرض بديل أو لمستخدم آخر. فقرار الاستثمار يحتاج معلومات تختلف عن قرار الائتمان (يونس، 2023).
- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: حيث أن جميع المعلومات المرتبطة بالمنشأة لا يمكن الإفصاح عنها بالقوائم المالية المنشورة بالسوق، لأن الإفصاح عن كافة المعلومات يخلق عبء معلوماتي على المستثمرين، يجعلهم يتحملون تكاليف تحليل وتفسير تلك المعلومات، واستخلاص المؤشرات اللازمة لصنع القرارات. وبذلك يتم الإفصاح بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة بجانب المعلومات غير المالية، لكي يتوافر في المعلومات المحاسبية الملاءمة القيمية للمستثمرين (سالم، 2024).
- أسلوب الإفصاح عن المعلومات: يترك أسلوب الإفصاح المحاسبي أثاراً ايجابية أو سلبية على مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولذا يجب أن يتوافر في الإفصاح المحاسبي عرض المعلومات بشكل يسهل فهمها ومقارنتها، بجانب الترتيب والتنظيم والتركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل قراءتها (عارف، 2022).

تؤثر الملاءمة القيمية في كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال جعل المعلومات المحاسبية تحقق كلاً من الدوري التأثيري والدور التيسيري لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية، على النحو التالي:

- الملاءمة القيمية والدور التيسيري: يتحقق الدوري التيسيري للمعلومات المحاسبية، بتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول نتائج أداء المنشآت ومراكزها المالية، التي تطرح أوراقها المالية في السوق قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية في التوقيت المناسب، وبالكمية والنوعية والجودة التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قرار قرارات استثمارية رشيدة (Hossain, 2021).

ترتبط كفاءة سوق الأوراق المالية بكفاءة التنظيم المحاسبي بما يتضمن من معايير محاسبية وقوانين وقواعد تحكم الإفصاح المحاسبي، وبتوافر المعلومات المحاسبية عن الفرص الاستثمارية المختلفة من حيث سرعة تدفقها، وعدالة فرص الاستفادة منها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها. وتؤدي المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في سوق الأوراق المالية، إذ تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة؛ من خلال تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأوراق المالية. وتتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على جودة المعايير المحاسبية المطبقة، ومدي تحقق التوافق الدولي، ومدى توافر شفافية الإفصاح لتوفير معلومات للمستثمرين ذات ملاءمة قيمية للأسباب التالية:

- توافر المعلومات ذات الملاءمة القيمية تعكس المركز المالي للمنشآت التي تتداول أسهمها بالسوق، بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم المنشآت وتقييم الموقف المالي للمنشآت ذاتها (Alkali et al.,2022).
- توافر المعلومات ذات الملاءمة القيمية يساعد في صنع قرارات مختلفة بشأن الأوراق المالية القابلة من شراء أو بيع، بحيث يكون لكل منها خصائصها ودرجة المخاطر المرتبطة بها على نحو يلبي احتياجات المستثمرين (Imhanzenobe, 2022).
- توافر المعلومات ذات الملاءمة القيمية يعمل على ضبط حركة سوق الأوراق المالية، والتي يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة. والمساعدة في تحقيق أسعار التوازن الحقيقة للأسهم بسوق الأوراق المالية، حيث تعكس أسعار الأسهم المعلومات المحاسبية التي استخدمت كمدخلات في صنع القرار الاستثماري (Nguyen & Dong, 2023).

- الملاءمة القيمية والدور التأثيري: يقصد بالدور التأثيري للمعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية، أن تكون المعلومات المحاسبية لها القدرة في التأثير على قرارات المستثمرين بالسوق، من خلال زيادة قدرة المستثمرين على تقدير المخاطر المحتملة، وزيادة دقه توقعاتهم بشان عوائد الاستثمار في الأوراق المالية. ويعد من أهم خصائص سوق الأوراق المالية الكفء أن يعكس أسعار توازن الأسهم، وهي الأسعار التي تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها، ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات ذات الملاءمة القيمية للمستثمرين، وتماثلها لجميع المتعاملين بسوق الأوراق المالية، وكذلك على قدرة هؤلاء المستثمرين على الاستغلال الأمثل لتلك المعلومات في اتخاذ القرارات (Qatawneh, 2023).

إن المعلومات ذات الملاءمة القيمية لمستخدميها تساعد المتعاملين في سوق الأوراق المالية علي تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقاً لدرجة المخاطر المرتبطة بها (He et al.,2020).

أما على مستوى الاقتصاد ككل فإن توافر المعلومات ذات الملاءمة القيمية يؤدي دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث التوازن بين العائد والمخاطرة، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار؛ مما يترتب عليه زيادة حجم سوق الأوراق المالية وأعداد المتعاملين به، وبالتالي تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في الدولة. وكلما ازدادت درجة الاعتماد على المعلومات ذات الملاءمة القيمية، كلما ازدادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذونه من قرارات، وإذا لم تتوافر معلومات ذات ملاءمة قيمية فان أعداد كبيرة من المستثمرين يحجمون عن الدخول إلى السوق، أو يسعون للخروج منه بالتخلص من الأسهم التي يملكونها، ويكون القرار الأكثر احتمالاً هو الإحجام عن الاستثمار بسوق الأوراق المالية (Green et al.,2024).

كما يحتاج المستثمرين في سوق الأوراق المالية بصفة أساسية إلي المعلومات المحاسبية ذات الملاءمة القيمية، التي تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع تحقيقها مستقبلاً، والمتمثلة في توزيعات الأرباح، وأيضاً تقدير درجة المخاطر المتعلقة بالأسهم وبتكوين المحافظ الاستثمارية الملائمة (Rahman & Lui,2021).

9- الدراسة التطبيقية:

تتضمن الدراسة التطبيقية مجتمع الدراسة وعينتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ومتغيرات الدراسة، واختبار فروض الدراسة، كما يلي:

1/9 مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل المجتمع الدراسة في المنشآت المسجلة بالسوق الأوراق المالية خلال فترتي الدراسة 2011-2015م، و2016-2020م، أما عينة الدراسة فتتمثل في المنشآت المسجلة بمؤشر EGX50 والأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترتي الدراسة موزعة على القطاعات المختلفة، مع استبعاد المنشآت المالية ذات الطابع الخاص مثل البنوك ومنشآت التأمين، لانن لها قواعد وإجراءات خاصة تختلف عن غيرها من المنشآت، وكذلك استبعاد القطاعات التي لم يتم يتضمن مؤشر EGX 50 منشآت منها، على النحو التالي :

جدول (1)

عينة الدراسة التطبيقية

القطاع	عدد المنشآت بالعينة	النسبة للعينة	عدد منشآت القطاع المسجلة	عدد منشآت القطاع النشطة	نسبة المنشآت النشطة بالقطاع	العينة للمنشآت النشطة للقطاع
أغذية ومشروبات وتبغ	5	%12,2	30	26	%86,7	%19,2
خدمات مالية غير مصرفية	6	%14,6	33	31	%93,97	%19,3
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	2	%4,8	8	5	%62,57	%40,0
رعاية صحية وأدوات	3	%7,3	15	11	%73,37	%27,3
سياحة وترفيه	4	%9,8	16	14	%87,57	%28,6
عقارات	9	21,9 %	31	27	%87,1	%33,3
مقاولات وإنشاءات هندسية	3	%7,3	13	10	%76,9	%30,0
منسوجات وسلع معمرة	3	%7,3	11	8	%72,3	%37,5
موارد أساسية	6	%14,6	17	14	%82,4	%42,9
المجموع	41	%100	174	146	-	-

(المصدر: إعداد الباحث)

2/9 مصادر بيانات الدراسة التطبيقية: تم الحصول على البيانات من الكتاب الدوري للإفصاح بالبورصة للحصول على القوائم المالية، وموقع البورصة المصرية حيث تم الحصول على قائمة بالشركات المدرجة بمؤشر EGX 50، والقطاعات التابعة لها، وتواريخ إصدار القوائم المالية للمنشآت عينة الدراسة، وموقع معلومات مباشر حيث تم الحصول على التقارير المالية السنوية

للمنشآت عينة الدراسة، والمواقع الالكترونية للمنشآت عينة الدراسة للحصول على التقارير المالية السنوية للمنشآت عينة الدراسة والتي لم تتوافر من المصادر السابقة.

3/9 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تتمثل الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية في الآتي:

- الإحصاء الوصفي: لأنه يقدم أرقام أكثر دلالة من الأرقام المطلقة مثل الوسط، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري، والتباين.
- كولموغوروف سميرنوف The Kolmogorov Smirnov test (KS test or K-S test): لمقارنة توزيع المجتمع الإحصائي من خلال فئات العينة من المجتمع. ويمكن استخدامه لمقارنة أي توزيع مع التوزيع المشاهد، ويسمى اختبار حسن المطابقة.
- الارتباط الخطي (بيرسون) Pearson Correlation: لتحديد مدى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغيرات التابعة، وتحديد درجة تلك العلاقة في حالة وجودها.
- الانحدار الخطيLinear Regression: لفهم العلاقة بين متغيرين أو أكثر في سياق البيانات، ويُستخدم تحليل الانحدار لتوقع قيمة متغير معين (المتغير التابع) استنادًا إلى قيمة متغير آخر أو عدة متغيرات (المتغيرات المستقلة).
- اختبار T: تم استخدام اختبار T للتحقق من مدى وجود فروق بين مجموعات البيانات للدراسة التطبيقية.
- اختبار F: تم استخدام اختبار F للكشف عن معنوية الفروق بين مجموعات البيانات وتحديد اتجاه هذه الفروق.

4/9 متغيرات الدراسة:

تشمل متغيرات الدراسة في كل من المتغير المستقل وهو الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية والمتغير التابع وهو كفاءة سوق الأوراق المالية على النحو التالي:

1/4/9 المتغير المستقل: ويتمثل في عناصر تحقيق الملاءمة القيمية ويشمل كل من:

- التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية (IASH): معبراً عنه بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 م بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية لكي تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

- جودة المعايير المحاسبية: معبراً عنها بخصائص الجودة للمعلومات المحاسبية (QAS) وهي:

- المصداقية (RE): تم استخدام النموذج التالي:

$$RE = \beta_0 + \beta_1 FV_{it} + \beta_2 DTA_{it} + \beta_3 P_{it} + \beta_4 PN_{it} + \beta_5 E_{it} + e$$

حيث أن: β_0 ثابت النموذج، FV استثمارات مالية بالقيمة العادلة، DTA أصول ضريبية مؤجلة، P المخصصات، PN معاشات التعاقد، E العمر الإنتاجي المقدر، e الخطأ العشوائي، β_1وβ_2 وβ_3 وβ_4 وβ_5 معاملات المتغيرات.

- القابلية للمقارنة (CA): تم استخدام النموذج التالي: (رزق وعقيلي، 2024)

$$CAijt = -1 \; X \; \Sigma^{t}t\text{-}3 \; | \; E(E)iit - E(E)ijt \; |$$

مع مراعاة أن:

$$Ejt = \alpha j + \beta \; 1Rjt + \Sigma jt + e$$
$$E(E)ijt = \grave{\alpha} \; j + \beta jRit + e$$
$$CAijt = -| \; Eit - E(E)ijt |$$

حيث أن:E صافي الربح قبل الضرائب منسوباً إلي القيمة السوقية لحق الملكية خلال الفترة R.t عائد السهم عن الفترة المحاسبية معلمات النظام المحاسبيt، A،β معلمات النظام المحاسبي المطبق، e الخطأ المتوقع، E(E)iit أرباح محاسبية مقدرة للمنشأة i عن الفترة t باستخدام النظام المحاسبي المطبق i وعائد للمنشاة عن الفترة المحاسبية t، E(E)ijt أرباح محاسبية مقدرة للمنشاة j عن الفترة t باستخدام النظام المحاسبي المطبق j وعائد المنشأة عن الفترة المحاسبية t، Rit تعبر عن عائد السهم للمنشأة i عن الفترة المحاسبية t، e الخطأ العشوائي.

- التوقيت (TI): تم تحديد توقيت نشر القوائم المالية بالسوق طبقاً لتوقيت النشر.

- شفافية الإفصاح المحاسبي (TAD): سوف يتم استخدام نموذج مؤسسة Standard & Poor وهى مؤسسة مالية في الولايات المتحدة ، وطبقاً لهذا النموذج تتحقق الشفافية إذا تضمن الإفصاح في التقارير المالية 83 بنداً أو معلومةً من تلك المعلومات اللازمة لقيام المستثمرين باتخاذ قرارات سليمة، وتم تقسيم تلك المعلومات إلى ثلاث مجموعات فرعية هي: (Khader & Shank.،2023)

- معلومات تتعلق بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين PS (وتشمل 18 بند) .

- معلومات تتعلق بالشفافية والإفصاح عن المعلومات DI (وتشمل 30 بند) .

- معلومات تتعلق بهيكل وعمليات مجلس الإدارة MSP (وتشمل 35 بند)

2/3/9 المتغير التابع: يتمثل في مؤشرات تحقيق كفاءة السوق، ويشمل كل من:

- أسعار الأسهم (DSP): تم استخدام النموذج التالي: (يقطين وآخرون،2024)

$$DSP_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BV_{it} + \beta_3 OWSH_{it} + e$$

حيث أن: EPS_{it} ربح سهم المنشأة i في نهاية الفترة t، BV_{it} القيمة الدفترية للسهم بالمنشأة i في نهاية الفترة t، $OWSH_{it}$ هيكل ملكية المنشأة i في نهاية الفترة t ،e الخطأ العشوائي.β_1 وβ_2 و β_3 معاملات المتغيرات.

- حجم التداول بالسوق (DTV): يتمثل في عدد العمليات التي تمت على الأسهم المتداولة بالسوق للمنشآت عينة الدراسة خلال فترة الدراسة مرجحا بعدد الأسهم لكل عملية.
- تقدير عوائد الأسهم (ESR): تم استخدام النموذج التالي: (He et al.,2020)

$$ESR_{it} = \beta\ RF_{it} + \beta_2\ ERP_{it}\ e$$

حيث أن:RF المعدل الخالي من المخاطر، β معامل مقياس المخاطر المنهجية،ERP علاوة مخاطر الأسهم،e الخطأ العشوائي.

4/9 اختبار الفروض:

إن اختبار فروض الدراسة بتطبيق الأساليب الملائمة إحصائياً يتطلب التحقق من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحديد نتائج اختبار الفروض، على النحو التالي:

1/4/9 التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات: تم تطبيق اختبار كولموغوروف سميرنوف The Kolmogorov Smirnov للتحقق من أن بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي، ولقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2)

نتائج اختبار The Kolmogorov Smirnov لبيانات العينة

Results	Asymp Sin.	One Sample K-S	Variable
Follows normal distribution	0.835	0.691	IASH-
Follows normal distribution	0.967	0.537	QAS -
Follows normal distribution	0.709	0.418	TAD -

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يبين الجدول أن المعنوية للمحور الأول 0,835، وللمحور الثاني 0,967، وللمحور الثالث 0,709، مما يؤكد إتباع جميع بيانات العينة للتوزيع الطبيعي، ومن ثم يمكن تطبيق الأساليب الإحصائية التي تناسب العينات ذات التوزيع الطبيعي، وللتحقق من نتائج الاختبار تم تطبيقه على نتائج الاختبار على بيانات شفافية الإفصاح المحاسبي كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية وتم الحصول على الأشكال البيانية التالية:

رسم توضيحي رقم (1)

انتشار المتغير المستقل

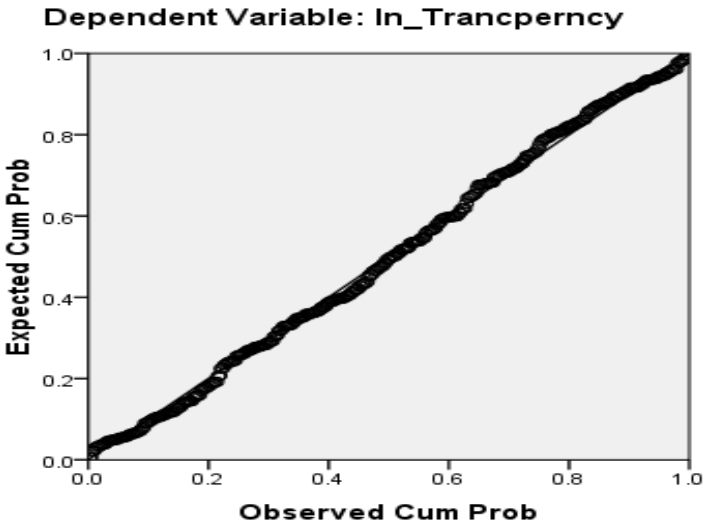

رسم توضيحي رقم (2)

التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل

Histogram

رسم توضيحي رقم (2)

التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل

9E-15
=0.99
7

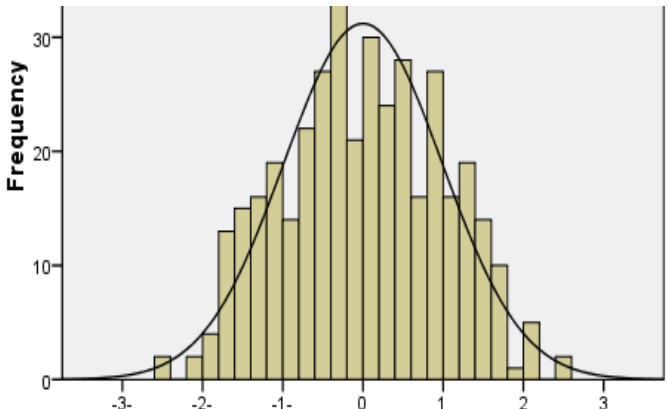

2/4/9 التحقق من علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة: يمكن توضيح علاقات الارتباط بين مؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية، بتطبيق معامل الارتباط بينها، والذي أظهرت النتائج التالية:

جدول (3)

نتائج الارتباط بين مؤشرات الملاءمة القيمية ومؤشرات السوق

ESR	DTV	DSP	Parameters	Variable
0.74	0.76	1	Co. Coefficient	DSP
*0.025	**0.007		Sig.(2 Tailed)	
0.68	1	0.76	Co. Coefficient	DTV
**0.004		**0.007	Sig.(2 Tailed)	
1	0.68	0.74	Co. Coefficient	ESR
	**0.004	*0.025	Sig.(2Tailed)	
Significant at 0.01 level **			Significant at 0.05 level*	

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين مؤشرات كفاءة السوق ممثلةً في أسعار الأسهم بالسوق، وحجم التداول بالسوق، وتقدير عوائد الأسهم جاءت أكبر من 0,65 وبذلك فهي علاقات ارتباط قوية بين المؤشرات.

3/4/9 نتائج اختبار الفروض: تم تطبيق الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض بعد التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات وعلاقات الارتباط بين المتغيرات التابعة، على النحو التالي:

- **الفرض الأول: يتمثل في "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية "، وجاءت نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات العينة على النحو التالي:**

جدول رقم (4)

نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات العينة

Period 2016-2020			Period 2011-2015			Variable
Variance	Standard Deviation	Mean	Variance	Standard Deviation	Mean	

DSP	9.33	7.58	57.46	12.23	5.02	25.20
DTV	2578687	194.33	37764.15	32714922	142.67	20354.73
ESR	0.642	2.24	5.02	0.928	1.94	3.76

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يتبين من الجدول أن هناك اختلاف في مؤشر سعر السهم خلال الفترة الأولى 2011-2015م حيث بلغ المتوسط 9,33 بانحراف معياري 7,58 والتباين بلغ 57,46، عن الفترة من 2016- 2020م، حيث بلغ المتوسط 12,23 بانحراف معياري 5,02 وبلغ التباين 25,20. أما مؤشر حجم التداول بالسوق خلال الفترة الأولى 2011- 2015م حيث بلغ المتوسط 2578687 بانحراف معياري 194,33 والتباين بلغ 37764,15، وهو يختلف عن الفترة من 2016- 2020م، حيث بلغ المتوسط 32714922 بانحراف معياري 142,67 وبلغ التباين 20354,37. وجاءت نتائج الإحصاء الوصفي لتقدير عوائد الأسهم مختلفة بين فترتي الدراسة، ففي الفترة الأولى 2011-2015م بلغ المتوسط 0,642 بانحراف معياري 2,24 والتباين 5,02، أما الفترة من 2016-2020م بلغ المتوسط 0,928 بانحراف معياري 94,1 وبلغ التباين 3,76. وللتحقق من صحة النتائج تم تطبيق اختبار T والذي أظهر النتائج التالية:

جدول (5)

اختبار T لتأثير التوافق الدولي على مؤشرات سوق الأوراق المالية

القطاع	Period 2011-2015			Period 2016-2020		
	T value	d. f	Sig.	T value	d. f.	Sig.
أغذية ومشروبات وتبغ	2.105	2	*0.045	4.453	2	**0.001
خدمات مالية غير مصرفية	1.064	2	*0.036	3.945	2	**0.002
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	2.208	2	*0.048	4.232	2	**0.008
رعاية صحية وأدوات	1.353	2	**0.006	3.043	2	*0.025
سياحة وترفيه	2.349	2	*0.039	4.642	2	**0.000
عقارات	1.343	2	*0.037	2.942	2	**0.004
مقاولات وإنشاءات هندسية	2.964	2	*0.045	3.164	2	**0.002
منسوجات وسلع معمرة	2.353	2	**0.004	2.863	2	**0.000
موارد أساسية	1.754	2	*0.012	3.643	2	**0.001
Significant at 0.05 level*			Significant at 0.01 level **			

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يتبين من الجدول أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 ويعنى وجود اختلافات بين مؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية بين فترتي الدراسة وهي 2011-2015م, و2016-2020م، ولقد أوضح التحليل الوصفي هذه الاختلافات بين مجموعتي المنشآت في الجدول السابق, ولتأكيد نتائج الدراسة تم تطبيق اختبار F الذي اظهر النتائج التالية:

جدول (6)

اختبار F لتأثير التوافق الدولي على مؤشرات سوق الأوراق المالية

Sig.	F	Mean of Squares	d.f	Sum of Squares	Variable
**0.007	1.453	678.907	2	3405.432	Betwee groups
		316.374	3	5670.343	Within groups
		-	5	9075.775	Total
Significant at 0.01 level **				Significant at 0.05 level*	

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يتبين من الجدول معنوية الاختلاف بين التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية مع المعايير الدولية للتقارير المالية على مؤشرات كفاءة السوق ممثلة في أسعار الأسهم، وحجم التداول، وتقدير عوائد الأسهم عند مستوى معنوية 0.01 حيث بلغ مستوى المعنوية 0.007. مما يؤكد صحة الفرض الأول بالدراسة التطبيقية بأنه "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية".

- الفرض الثاني: يتمثل في "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة معايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية "، وجاءت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات كما يلي:

جدول رقم (7)

تحليل الارتباط بين جودة المعايير ومؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية

ESR	DTV	DSP	Parameters	Variable
0.797	0.795	0.945	Co. Coefficient	RE
*0.043	**0.000	**0.002	Sig.(2 Tailed)	
0.755	0.845	0.774	Co. Coefficient	CA
**0.000	**0.004	*0.012	Sig.(2 Tailed)	

0.944	0.834	0.784	Co. Coefficient	TI
**0.000	*0.017	**0.005	Sig.(2Tailed)	
Significant at 0.01 level **			Significant at 0.05 level*	

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يتبين من الجدول أن جميع معاملات الارتباط بين جودة المعايير ممثلةً في خصائص جودة المعلومات وهي المصداقية، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، ومؤشرات كفاءة السوق ممثلةً في أسعار الأسهم، وحجم التداول، وتقدير عوائد الأسهم جاءت موجبة وعالية اكبر من 75,0 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرات عند مستوى معنوية 0.01 و0,05 ولتأكيد النتائج وتحديد مدى التأثير تم تطبيق تحليل الانحدار بين المتغيرات، وجاءت النتائج كما يلي: جدول رقم (8)

تحليل الانحدار لأثر جودة المعايير على مؤشرات السوق

Sig.	T Value	Regression coefficient	Correlation coefficient	β Value	regression constant /independent variable
**0.004	5.376	0.792			Constant
**0.000	5.971	0.697	0.835	0.679	RE
**0.001	6.452	0.804	0.693	0.845	CA
*0.020	6.282	0.705	0.0734	0.753	TI
.Sig 0.000			R^2 = 0.58		
Significant at 0.01 level **			Significant at 0.05 level*		

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يبين الجدول أن معامل التحديد لتأثير خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية مجتمعة على مؤشرات كفاءة السوق مجتمعة هو 58%، مما يشير إلى أن خصائص الجودة للمعلومات (المصداقية، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب) تفسر 58% من كفاءة السوق، وأن 42% من كفاءة السوق ترجع إلى عوامل أخرى، وللتحقق من صحة النتائج تم تطبيق اختبار T والذي اظهر النتائج الآتية:

جدول (9)

اختبار T لتأثير جودة المعايير على مؤشرات السوق

Sig.	d.f	T	Independent variable/market indicators
**0.000	2	4.967	RE

*0.031	2	4.554	CA
**0.003	2	3.646	TI
Significant at 0.01 level **		Significant at 0.05 level*	

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يتبين من الجدول السابق أن قيمة T جاءت كبيرة وموجبة وان العلاقة معنوية عند مستوى 0.001 و0,005 مما يؤكد على العلاقة الطردية القوية بين مؤشرات جودة المعايير المحاسبية ومؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية، ولتأكيد النتائج تم تطبيق اختبار F والذي اظهر النتائج الآتية:

جدول (10)

اختبار F لتأثير جودة المعايير على مؤشرات السوق

Sig.	F	Mean Squares	d.f	Sum of Squares	variable
**0.003	2.743	763.345	2	2984.135	Between groups
		419.343	3	6320.124	Within groups
		-	5	9304.259	Total
Significant at 0.01 level **			Significant at 0.05 level*		

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يتضح من الجدول أن مستوى معنوية الاختبارF بلغت 0,003، وهي علاقة معنوية عند مستوى 0.01, مما يؤكد وجود تأثير ايجابي قوي لمؤشرات جودة المعايير على مؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية، وبذلك يقبل الفرض الثاني من الدراسة الذي ينص على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة معايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية".

-الفرض الثالث: يتمثل في " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لشفافية الإفصاح المحاسبي كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية "، وجاءت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرات كما يلي: جدول رقم (11)

تحليل الارتباط بين شفافية الإفصاح المحاسبي ومؤشرات السوق

ESR	DTV	DSP	Parameters	Variable
0.754	0.694	0.854	Co. Coefficient	PS
*0.038	**0.001	**0.000	Sig.(2 Tailed)	
0.844	0.784	0.743	Co. Coefficient	DI
**0.001	**0.000	*0.032	Sig.(2 Tailed)	

0.843	0.912	0.854	Co. Coefficient	MSP
**0.008	*0.023	**0.000	Sig.(2Tailed)	
Significant at 0.01 level **			Significant at 0.05 level*	

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يتبين من الجدول أن جميع معاملات الارتباط بين شفافية الإفصاح المحاسبي ممثلاً في هيكلة العمليات، والإفصاح عن المعلومات، وهيكل عمليات مجلس الإدارة، ومؤشرات كفاءة السوق ممثلةً في أسعار الأسهم، وحجم التداول، وتقدير عوائد الأسهم جاءت موجبة وعالية اكبر من 0,69، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرات عند مستوى معنوية 0.01 و0,05 ولتأكيد النتائج وتحديد مدى التأثير تم تطبيق تحليل الانحدار بين المتغيرات، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12)

تحليل الانحدار لتأثير شفافية الإفصاح المحاسبي على مؤشرات السوق

Sig.	T Value	Regression coefficient	Correlation coefficient	β Value	regression constant/independent variable
*0.026	4.987	0.695			Constant
0.000	5.342	0.743	0.723	0.733	PS
*0.013	6.865	0.783	0.743	0.905	DI
0.007	5.765	0.793	0. 694	0.833	MSP
Sig. * 0.017				0.56 $=R^2$	
Significant at 0.01 level **				Significant at 0.05 level*	

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يبين الجدول أن معامل التحديد لتأثير شفافية الإفصاح على مؤشرات كفاءة السوق مجتمعة هو 56% مما يشير إلى أن شفافية الإفصاح المحاسبي يفسر 56% من كفاءة سوق الأوراق المالية، وأن 44% من كفاءة سوق الأوراق المالية ترجع إلى عوامل أخرى، وللتحقق من صحة النتائج تم تطبيق اختبار T والذي اظهر النتائج الآتية:

جدول (13)

اختبار T لتأثير شفافية الإفصاح المحاسبي على مؤشرات السوق

Sig.	d.f	T	Independent variable/market

			indicators
**0.006	2	5.543	PS
*0.040	2	4.044	DI
**0.009	2	4.145	MSP
Significant at 0.01 level **		Significant at 0.05 level*	

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يتبين من الجدول السابق أن قيمة T جاءت كبيرة وموجبة حيث بلغت 5,543 و4,044، و4,145 على التوالي لمتغيرات شفافية الإفصاح المحاسبي، وان العلاقة معنوية عند مستوى 0.01، و0,05، مما يؤكد العلاقة الطردية القوية بين شفافية الإفصاح المحاسبي ومؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية، ولتأكيد النتائج تم تطبيق اختبار F والذي اظهر النتائج الآتية:

جدول (14)

اختبار F لتأثير شفافية الإفصاح المحاسبي على مؤشرات السوق

Sig.	F	Mean Squares	d.f	Sum of Squares	variable
**0.000	1.964	6445.641	2	3714.112	Between groups
		501.976	3	5322.124	Within groups
		-	5	9036.236	Total
Significant at 0.01 level **			Significant at 0.05 level*		

(المصدر: نتائج تحليل البرنامج الإحصائي SPSS V.26)

يبين الجدول أن مستوى معنوية الاختبار F بلغت 0,000، ومعاملاته 1,964 وهي علاقة معنوية عند مستوى 0.01، مما يؤكد وجود تأثير طردي قوي لشفافية الإفصاح المحاسبي على مؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية، وبذلك يقبل الفرض الثالث من الدراسة الذي ينص على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لشفافية الإفصاح المحاسبي كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية".

جاءت الدراسة الحالية انطلاقاً من توصيات الدراسات السابقة، التي أشارت إلى ضرورة تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء الملاءمة القيمية لتحسين القدرة التأثيرية للمعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر (محمود، 2018: يقطين وآخرون، 2024) وكذلك الحد من عدم تماثل المعلومات بالسوق (مصطفى، 2022)، وتحسين جودة الأرباح المحاسبية (حسن، 2023)، والحد من إدارة الأرباح (الجرف، 2017)

كما جاءت نتائج الدراسة متوافقة مع توصيات الدراسات السابقة بشان تطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري من حيث خصائص المعلومات المحاسبية وأساليب القياس المتبعة (رزق وعقيلي، 2024)، والمفاهيم المتضمنة بالإطار (عارف، 2022)، والحد من السياسات والبدائل المحاسبية للحد من الظواهر السلبية بسوق الأوراق المالية (عبد الحليم وآخرون، 2022).

وتتوافق نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم (بدوي، 2019)، وحجم التداول بالسوق (Kisseleva et al.,2024)، وتقدير عوائد الأسهم (Green et al., 2024)، كما تتوافق نتائج الدراسة مع الدراسات التي تناولت أثر الملاءمة القيمية على الحد من مخاطر السوق (Nguyen & Dong,2023)، والتلاعب بالمعلومات المحاسبية (He et al., 2020)، وتخفيض تكلفة المعاملات بالسوق (Khader & Shanak, 2023).

10- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى نتائج نظرية وتطبيقيةً تتمثل في التالي:

1/10 النتائج النظرية: تتمثل النتائج النظرية للدراسة في الآتي:

- تسهم الملاءمة القيمية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، وتعزيز الثقة في أداء المنشآت ومراكزها المالية.
- تعتري معايير المحاسبة المصرية أوجه قصور بشأن تحقيق الملاءمة القيمية من حيث التوافق الدولي مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وجودة المعايير، وشفافية الإفصاح المحاسبي بسوق الأوراق المالية.
- يجب تطوير معايير المحاسبة المصرية من منظور استكمال منظومة المعايير، وإصدار التفسيرات، وإتباع الخطوات المنهجية في إصدار المعايير الجديدة، والتوافق مع القوانين والتشريعات السائدة في البيئة المصرية .
- يجب تطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري من حيث تبويب خصائص المعلومات المحاسبية، وأساليب القياس، والمفاهيم المتضمنة به، لتحقيق جودة معايير المحاسبة المصرية.
- يجب تطوير الإفصاح المحاسبي بسوق الأوراق المالية لتحقيق الشفافية وجود معيار محاسبي مصري للإفصاح عن حوكمة الشركات، ومعيار مراجعة مصري لمراجعتها،

للعمل على دقه واكتمال الإفصاح، ووضوحه، وقابليته للقراءة، والالتزام الكامل بحوكمة الشركات.

- تؤثر الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال تحقيق الدور التيسيري والدور التأثيري بسوق الأوراق المالية.

1/10 النتائج التطبيقية: تواصلت الدراسة إلى نتائج تطبيقية تتمثل في الآتي:

- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بشأن أثر التوافق الدولي لمعايير المحاسبة المصرية مع المعايير الدولية للتقارير المالية في تحقيق الملاءمة القيمية، وتأثيرها الإيجابي في كفاءة سوق الأوراق المالية (خليل وإبراهيم، 2013: مصطفى والنجار، 2018: يقطين وآخرون، 2024)
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة معايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بشأن أثر جودة معايير المحاسبة المصرية كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية في تحقيق كفاءة السوق الأوراق المالية (حسين، 2020: سمعان والشيخ، 2022: الجز، 2023)
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لشفافية الإفصاح المحاسبي كأحد عناصر تحقيق الملاءمة القيمية على كفاءة سوق الأوراق المالية. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بشأن اثر شفافية الإفصاح المحاسبي في تحقيق الملاءمة القيمية وتأثيرها الإيجابي على كفاءة السوق الأوراق المالية (بدوي، 2019: الأرضي، 2021: Ramadan, 2018)

11- توصيات الدراسة:

توصي الدراسة في ضوء النتائج التي توصلت إليها بمجموعة من التوصيات هي:

- إصدار اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة المصرية تفسيرات للمفاهيم التي يحيط بها الغموض في المعايير المصرية لتسهيل فهم المعايير، وبالتالي إمكانية التطبيق السليم والكامل لها، مما يتيح إنتاج معلومات ذات ملاءمة قيمية للمستثمرين.
- الحد من السياسات والبدائل المحاسبية بالمعايير المصرية للحد من الظواهر المحاسبية مثل إدارة الأرباح، وعدم تماثل المعلومات، وانخفاض جودة الأرباح.

- تطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري من حيث خصائص المعلومات وأساليب القياس، والمفاهيم المتضمنة به، لكي يتوافق مع متطلبات الملاءمة القيمية وإصدار المعايير الجديدة .
- إصدار معيار محاسبي للإفصاح عن حوكمة الشركات في مصر ومعيار مراجعة خاص بها، لما لها من تأثير على شفافية الإفصاح المحاسبي بسوق الأوراق المالية كأحد مبادئها.
- العمل على تحديث وتطوير القوانين والتشريعات السائدة في البيئة المصرية لتتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة المصرية مثل قانون الشركات رقم 159 لسنه 1981م، وقانون سوق المال رقم 95 لسنه 1992م، وقانون التأجير التمويلي، وقانون ضرائب الدخل.

12- آفاق البحث المستقبلية:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وخلصت إليه من توصيات، فان هناك بعض الموضوعات تحتاج إلى الدراسة منها:

- مقومات ومعوقات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (51) بعنوان القوائم المالية في ظل الاقتصاديات ذات التضخم المفرط في البيئة المصرية، وتحديد قدرته على تحقيق الملاءمة القيمية.
- تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء الأهمية النسبية وتحديد أوجه القصور، ومجالات التطوير المقترحة، لما لها من تأثير على الملاءمة القيمية من قبل المستثمرين.
- دور مراجع الحسابات في تحقيق الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصري.
- دور التنظيم المحاسبي ممثلاً في قواعد قيد واستمرار القيد والشطب بالبورصة المصرية، وقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992م وتعديلاته، وقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981م وتعديلاته، في تحقيق الملاءمة القيمية لمعلومات المنشآت المسجلة بالبورصة المصرية.
- اثر تقنيات التحول الرقمي في تحقيق الملاءمة القيمية لاسيما البيانات الضخمة، وسلاسل الكتل، والحوسبة السحابية.

13- مراجع الدراسة:

1/13 المراجع باللغة العربية:

أبو، مي عثمان علي،(2022)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 35، 194-217.

أحمد، عماد محمد رياض، (2020)، مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي- دراسة تطبيقية على البيئة السعودية-، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(3)، 594-642.

احمد، فضل الله، 2021، واحمد، هيام فكري، 2022، أثر جودة المراجعة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية-دراسة امبريقية في سوق الأوراق المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 44(2)، 197-254.

ال جديع، محمد سلطان، (2024)، الدور التقييمي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تجريبية على الشركات المقيدة بالسوق المالية السعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 8 (3)، 459-500.

الأرضي، محمد وداد، (2021)، مؤشر الشفافية كمدخل لدعم شفافية التقارير المالية ورفع مستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري دراسة إختبارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 51 (3)، 507-572.

الأشول، محمد حسن، (2021)، العلاقة بين تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في ضوء معايير (IFRS) وجودة الأرباح المحاسبية بمنظمات الأعمال المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، 25(1)، 792-835.

الجرف، ياسر احمد السيد محمد، (2017)، اثر التطورات في معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ،4(2)، 62-136.

الجز، خلود طارق عبد المنعم، (2023) ، قياس اثر التحفظ والمحاسبي على القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية دراسة ميدانية على

الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

الداوي، خيرة، وغريب، بولرباح، (2017) ، علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية والمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 7 ، 155-164.

الشرمان، زين قسيم محمد، (2024)، دور المحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة الاقتصادية، مجلة العربي لنشر الدراسات العلمية، (36)، 208-223.

الشيخ، أمل على السيد احمد، (2022)، قياس تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ضوء معيار المحاسبة المصري 49 لتحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية ، 23(3)،72-95

العجوري، فاتن الحسيني عمر، والميهي، رمضان عبد الحميد، وعطية، محمد راضي، (2022)، أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية، 1(14)، 1-19.

العشوش، منال اسحق كريم، (2024)، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البلديات التحديات والفوائد، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، (55)، 399- 417.

الغندور، محمد مصطفى، (2020)، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية .مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 6(10)، 143-206.

القزاز، السيد جمال، (2021)، أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 25(1)، 1-53.

القانون رقم 159 لسنة 1981م،(1990)، بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم 96 لسنة 1982م، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية.

القانون رقم 72 لسنة 2017، (2017)، بشأن قانون الاستثمار، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى.

القانون رقم 95 لسنة 1992،(2010)، بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 135 لسنة 1993، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة السادسة.

القانون رقم 95 لسنة 1995م، (1995)، بشأن التأجير التمويلي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى.

اللحلح، احمد احمد عبد الله، ورضوان، علاء فرج حسن، والجميلي، ياسين خلف فرحان،(2024)، دور التقارير المالية في رفع كفاءة الأسواق المالية، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 52(1)، 881-922.

المتيم، محمود احمد، والمخزنجي، أماني صلاح محمود ، (2022)، دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية في الصين ومصر، المجلة العربية للإدارة،47 (1)،131-162

الهيئة العامة للرقابة المالية،(2016)، إرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة- نموذج مفصل، الجريدة الرسمية.

بدوي، هبة الله عبد السلام. (2019)، ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة: دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات المسجلة ببورصتي الأوراق المالية بمصر والسعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 3(1)، 347- 405.

حسن، سيدة احمد احمد، (2023)، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح و دورة حياة الشركة و انعكاسها على ربحية السهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 24(4)، 260-318.

حسين، هيثم احمد دردير، (2020) ،اثر مدخل الملاءمة القيمية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كليه التجارة، جامعة عين شمس، 23(2)، 65-82

حسين، محمود محمد عبد الرحيم، (2021)، تحليل العلاقة بين الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة المصرية والتشريع الضريبي لعقود المقاولات طويلة الأجل وزيادة فعالية المحاسبة الضريبية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 43 (4)، 259-350.

خليل، علي محمود مصطفى، وإبراهيم، منى مغربي محمد،(2013)، تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم 13 في ضوء قواعد حوكمة الشركات، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 33(3).461-516

رزق، علاء احمد إبراهيم، وعقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم،(2024)، القابلية للمقارنة كأساس لتقييم وتطوير إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري – دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة دمياط،5 (2)، 719-766.

زعطوط، محمود محمد، وعبد الله، ياسر محمد، (2024)، أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية IFRS على جودة الأرباح المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 11(1)، 1511-1572.

سالم، وليد، (2024)، أثر المناخ الاستثماري في الرفع من كفاءة وفاعلية سُوق المال الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، 21(1)، 147-124.

سمعان، احمد محمد شاكر حسن، (2019)، اثر المقدرة الإدارية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية: منهج امبريقي، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كليه التجارة، جامعة طنطا، 2، 725-799

----------، والشيخ، هيام فكري احمد احمد، (2022)، تحليل الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في فترات الاستقرار والأزمات: المتغيرات الوسيطة والمنظمة لتأثيرات ممارسات إدارة الأرباح منهج امبريقي على الشركات المساهمة المصرية مجلة إسكندرية للبحوث المحاسبية، كليه التجارة، جامعه الإسكندرية، 6(1)، 155 – 240

شحاته، السيد شحاته، (2024)، أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 127 -185

شلبي، ريهام ممدوح، (2023)، حوكمة الشركات، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، القاهرة.

صالح، رضا إبراهيم، والعجمي، هاله عبد الفتاح، وياسين، كرم محمد، (2020)، اثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (45) على شفافية التقارير المالية: مع دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، مجله الدراسات التجارية المعاصرة، كليه التجارة، جامعة كفر الشيخ ، 741 – 795

عارف، هدى محمد كامل، (2022)، دراسة تحليلية للإطار المفاهيمي للتقارير المالية في ضوء المتغيرات المعاصرة، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 23(2)، 337–357.

عبد الحليم، محمد ناصر، وأبو الخير، مدثر طه السيد، والميهي، عادل عبد الفتاح مصطفى، (2022). قياس التحفظ المحاسبي لعناصر القوائم المالية وأثره على جودة التقارير المالية فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية: مع دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 9(2)،1–42.

عبد الحميد، إسلام محمد، وبكر، محمود فرج. (2022). تحليل أثر الإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة على إدارة الأرباح .مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(3)، 589–632.

عمامرة، ياسمينة وزرفاوي، عبد الكريم، (2018). أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، 2018 (4)، 307–327.

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، (2015)، قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 بشأن بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006، الوقائع المصرية، العدد 60 تابع (أ)، 1–623.

----------، (2019)، قرار وزير الاستثمار رقم 69 لسنة 2019 بشأن بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، الوقائع المصرية، العدد 81 تابع (أ)، 1–640.

محمد، مؤمن فرحات السيد، (2021)، قياس أثر تطبيق معايير IFRS في ضوء آليات الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 5(1)، 440-528.

محمود، سحر عبد السميع، (2018)، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية-، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2(2)، 99-131.

محمود، عبد الحميد العيسوي، (2023)، أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية على دقة توقعات المحللين الماليين بأسعار الأسهم مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 7(2)، 47-114.

مصطفى، أميمة عبدالناصر محمد، (2022)، التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصري، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 6(3)، 283-336.

مصطفى، سليمان محمد، والنجار، سامح محمد أمين، (2018)، أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،22(4).1168-123

مطر، سامي حاتم، وعبود، عماد غفوري ، (2022)، الآثار المحاسبية لتطبيق محاسبة التضخم على القوائم المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 18(2)، 977-1002.

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (2019)، قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 3(3)، 296-383.

هلالي، أسامة أحمد جمال، (2022)، مدى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملاءمة المعلومات–دراسة اختباريه، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس،26(3)، 101–154.

يقطين، عنايات حسن محمد، والميهى، عادل عبد الفتاح، والجرف، ياسر أحمد السيد، شعبان، محمد رمضان، (2024)، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 11(2)، 1069– 1104.

يونس، محمد عبد الحميد خير، (2023)، دور الإفصاح الاختياري عن البيانات غير الجوهرية في زيادة عدم تماثل المعلومات في أسواق الأوراق المالية الناشئة، مجلة البحوث المالية والتجارية، 24(2)، 72–105.

1/13 المراجع باللغة الأجنبية:

Alkali, M. Y., Okoh, U., & Abubakar, A.(2022). Explaining Efficient Market Hypothesis (EMH) in value relevance studies for accounting strategies. J Fin Mark. 6 (6), 130.

Al-Okaily, A. (2023). Cloud-based accounting information systems usage and its impact on Jordanian SMEs' performance: the post-COVID-19 perspective. Journal of Financial Reporting and Accounting, 21(1), 126-155.

----------. (2024). Assessing the effectiveness of accounting information systems in the era of COVID-19 pandemic. VINE Journal of Information and Knowledge Management Systems, 54(1), 157-175.

Ball, R. (2024). By what criteria do we evaluate accounting? Some thoughts on economic welfare and the archival literature. Journal of Accounting Research, 62(1), 7-54.

Beisland, L. A. (2009). A review of the value relevance literature. The Open Business Journal, 2(1), 7-27.

Green, J., Hand, J. R., & Sikochi, A. (2024). The asymmetric mispricing information in analysts' target prices. Review of Accounting Studies, 29(1), 889-915.

He, W., Hong, K. H., & Wu, E. (2020). Does investor sentiment affect the value relevance of accounting information?. Abacus, 56(4), 535-560.

Hossain, T. (2021). The value relevance of accounting information and its impact on stock prices: A study on listed pharmaceutical companies at Dhaka Stock Exchange of Bangladesh. Journal of Asian Business Strategy, 11(1), 1-9.

IFRS, (2017), new materials the role of the ifrs interpretations committee in supporting ifrs standards, Available at :http://www.ifrs.org/news-and-events/2017/09/new-materials-the-role-of-the-ifrs-interpretations-committee-in-supporting-ifrs-standards/)

International Accounting Standards Board, (2018), Conceptual Framework For Financial Reporting , Available at: www.ifrs.com.

Imhanzenobe, J. (2022). Value relevance and changes in accounting standards: A review of the IFRS adoption literature. Cogent Business & Management, 9(1),1-13

Jabbouri, I., Farooq, O., & Jabbouri, R. (2024). Economic policy uncertainty nexus with the value relevance of advertising: Evidence from an emerging market. International Journal of Finance & Economics, 29(2), 2342-2359.

Khader, A. A., & Shanak S. H. (2023). The value relevance of accounting information: empirical evidence from Jordan. International Journal of Law and Management, 65(4), 354-367.

Kisseleva, K., Mjøs, A., & Robinson, D. T. (2024). On the Importance of Accounting Information in Early-Stage Financing. Available at: https//ssrn.com/abstract=4585429.

Mohammed, M. T., & Al-Moaini, S. S. (2024). The impact of First-time Adoption of International Financial Reporting Standards in the audit procedures/applied research for a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 19(68).206-222.

Nam G., (2024), The History And Evolution Of Korean Accounting Standards, Migration Letters ,College of Business, Hankuk University of Foreign Studies, 21(S7),35-40.

Nguyen, H. A., & Dang, T. T. G. (2023). Accounting reform and value relevance of financial reporting from non-financial listed firms on the Vietnam stock market. Cogent Business & Management, 10(2), 193-222.

Nicolò, G., Santis, S., Incollingo, A., & Tartaglia, P. (2024). Value relevance research in accounting and reporting domains: A bibliometric analysis. Accounting in Europe, 21(2), 176-211.

Qatawneh, A. M. (2023). The role of organizational culture in supporting better accounting information systems outcomes. Cogent Economics & Finance, 11(1), 1-15.

Rahman, J. M., & Liu, R. (2021). Value relevance of accounting information and stock price reaction: Empirical evidence from China. Accounting and Management Information Systems, 20(1), 5-27.

Ramadan, M. M., (2018), The Value Relevance of Accounting Information Including Intangibles: A Comparative Applied Study of Companies Listed in the Egyptian Stock Market Based on Ownership Structure.، Accounting Thought Journal , Accounting Department, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 22(4),3-51

Rashid, C. A., & Jaf, R. A. (2023). The Role of Accounting Measurement and Disclosure of Social Capital in Improving Quality of Accounting Information. Interdisciplinary Journal of Management Studies (Formerly known as Iranian Journal of Management Studies), 16(4), 927-945.

Sahlian, D. N., Popa, A. F., Banţa, V. C., Răpan, C. M., & Chiriac, S. C. V. (2024). The Value Relevance of Financial Performance and ESG Scores During Tumultuous Economic Periods. Eastern European Economics, 62(4), 528-546.

Semlambo, A. A., Lugaimukamu, S., & Ibrahim, M. (2024). Accounting Information Systems and their Role in Business Decision-Making Processes in Dodoma City, Tanzania. East African Journal of Management and Business Studies, 4(1), 64-72.

Shaheen, A. M. (2019). Development Of International Financial Fiscal Standards in Accordance with The Role of fasb. Journal Of Economic, Administrative and Legal Sciences, 3(2), 173-162.